المـركـز الإحـصـائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

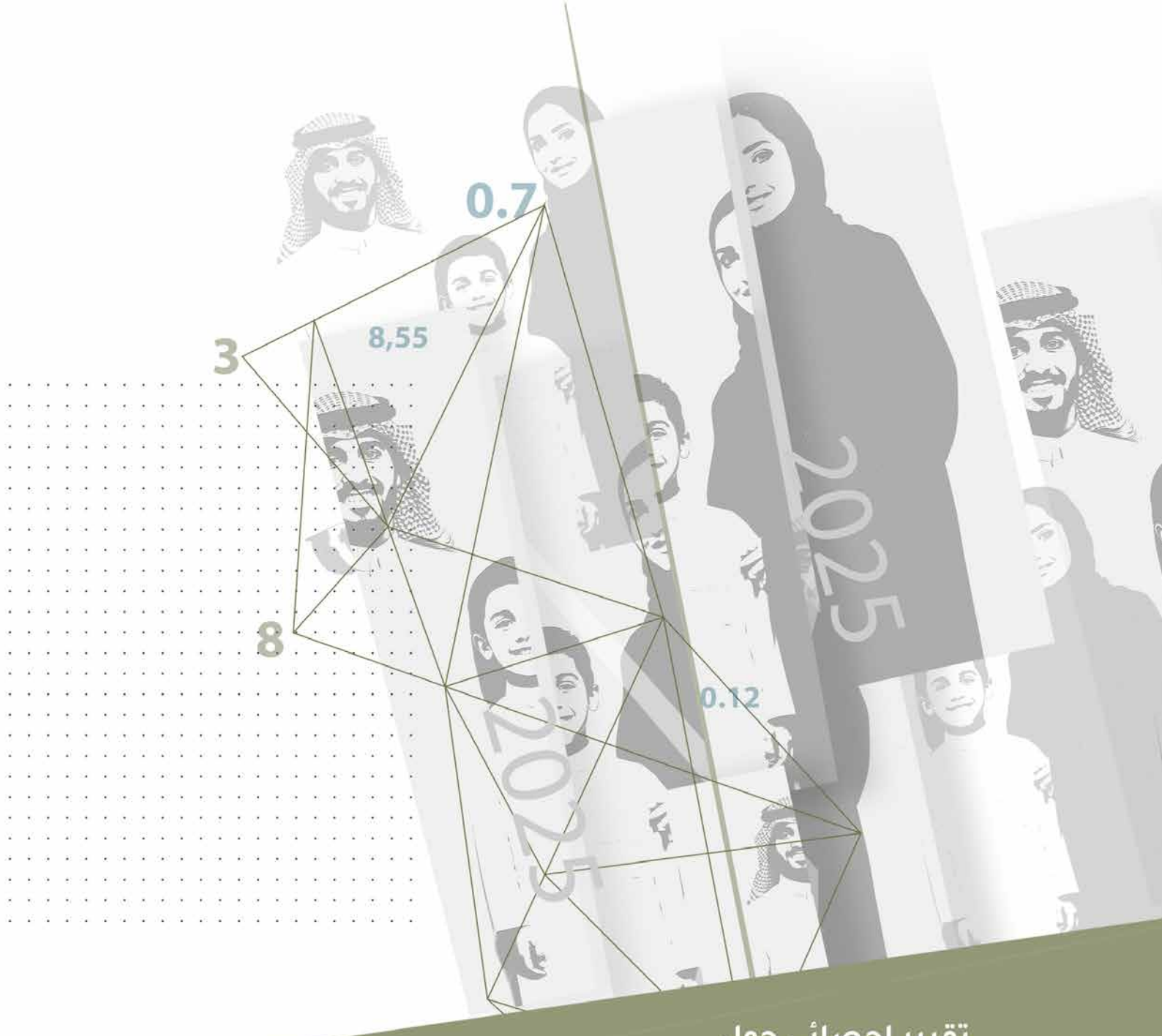

تقرير احصائي حول

الـزواج والـطـلاق فـي دول مـجـلـس التعاون لدول الخليج العربية

العدد 8 | فبراير 2025 م

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: نسبة السكان من هم في سن الزواج (15سنة فأكثر) من إجمالي السكان في مجلس التعاون ،2023م	11
شكل 2 : التوزيع النسبي للسكان من هم في سن الزواج (15سنة فأكثر) في مجلس التعاون حسب النوع، 2010م	11
شكل 3 : التوزيع النسبي للسكان من هم في سن الزواج (15سنة فأكثر) في مجلس التعاون حسب النوع، 2023م	11
شكل 4: التوزيع النسبي للسكان المواطنين حسب الحالة الزواجية بين تعدادي 2010م و 2020م	12
شكل 5: نسبة السكان المواطنين الذين لم يسبق لهم الزواج بين تعدادي 2010م و 2020م ، في مجلس التعاون حسب النوع	13
شكل 6: نسبة السكان المواطنين المتزوجين بين تعدادي 2010م و 2020م ، في مجلس التعاون حسب النوع	13
شكل7: نسب السكان المواطنين المطلقين بين تعدادي 2010م و 2020م ، في مجلس التعاون حسب النوع	14
شكل 8: نسب السكان المواطنين الأرامل بين تعدادي 2010م و 2020م ، في مجلس التعاون حسب النوع	14
شكل 9: عدد عقود الزواج في مجلس التعاون ، للفترة 2022-2010م	22
شكل 10:لتوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010م و 2022م	22
شكل 11: عدد إشهادات الطلاق في مجلس التعاون ، للفترة 2022-2010م	23
شكل 12: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010م و 2022م	23
شكل 13: التغير العددي والنسبي في عدد عقود الزواج في دول مجلس التعاون بين عامي 2021م و 2022م	24
شكل 14: التغير العددي والنسبي في عدد اشهادات الطلاق في دول مجلس التعاون بين عامي 2021م و 2022م	25
شكل 15: التوزيع النسبي (%) لعقود الزواج وإشهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2022م	26
شكل 16: لتوزيع النسبي (%) لعقود الزواج وإشهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في دول مجلس التعاون، 2022م	26
شكل 17: التوزيع النسبي لعقود زواج المواطنين حسب فئات عمر الزوج والزوجة في مجلس التعاون، 2022م	28
شكل 18: التوزيع النسبي لإشهادات طلاق المواطنين حسب فئات عمر المطلق والمطلقة في مجلس التعاون، 2022م	30
شكل 19: التوزيع النسبي لإشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في مجلس التعاون، 2022م	33
شكل 20: التوزيع النسبي لإشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في دول مجلس التعاون، 2022م	34
شكل 21: عدد عقود الزواج لكل حالة طلاق في مجلس التعاون بين عامي 2010م و 2022م	37
شكل 22: معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام في مجلس التعاون بين عامي 2010م و 2022م	38
شكل 23: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في مجلس التعاون بين عامي 2010م و 2022م	39

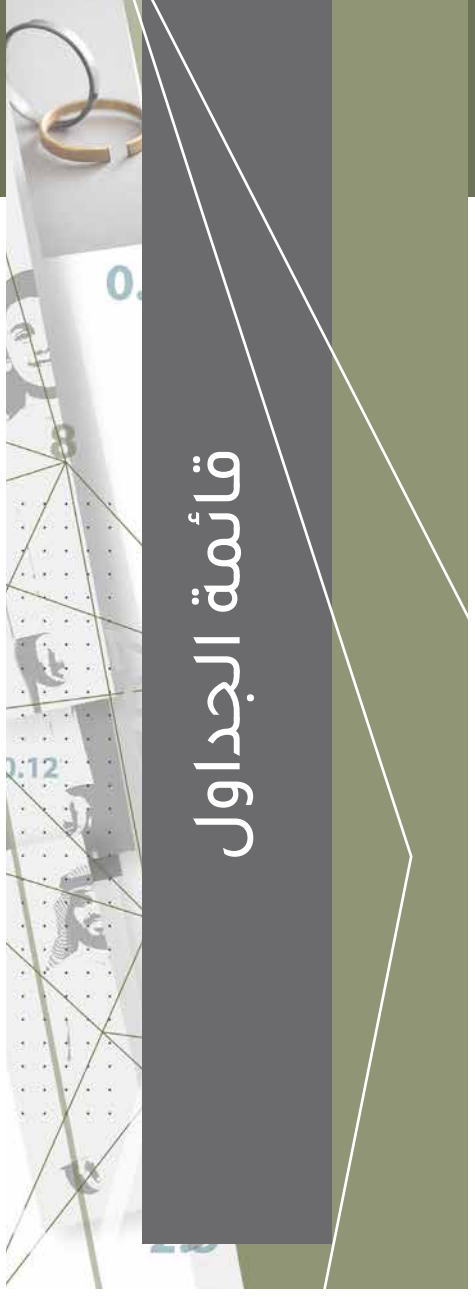

قائمة الجداول

جدول 1: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في مملكة البحرين، تعدادات 2010م و 2020م	15
جدول 2: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في المملكة العربية السعودية، تعدادات 2010م و 2020م	16
جدول 3: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في سلطنة عمان، تعدادات 2010م و 2020م	17
جدول 4: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في دولة قطر، تعدادات 2010م و 2020م	18
جدول 5: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في دولة الكويت، تعدادات 2010م و 2020م	19
جدول 6: التوزيع النسبي لزواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في مجلس التعاون، 2022م	29
جدول 7: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب عمر المطلق والمطلقة في مجلس التعاون، 2022م	31
جدول 8: التوزيع النسبي لعقود الزواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دول مجلس التعاون، 2022م	32
جدول 9: التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دول مجلس التعاون، 2022م	32

الملخص التنفيذي

45 مليون

عدد السكان من هم في سن الزواج (15سنة فأكثر)، في عام 2023م ما نسبتة 78.2 % من إجمالي السكان، مرتفعا عن النسبة في عام 2010م (74.7 %)

ارتفاع

نسبة السكان المواطنين الذين لم يسبق لهم الزواج إلى 39.2 % وفقًا لنتائج جولة تعداد 2020م، بعد أن كانت النسبة 37.9 % في جولة تعداد 2010م.

انخفاض

نسبة المواطنين المتزوجين في مجلس التعاون المجلس حيث بلغت النسبة 53.6 %، حسب بيانات جولة تعداد 2020م، منخفضة عن نسبة جولة تعداد 2010م (55.6 %).

ارتفاع

نسبة السكان المواطنين المطلقين في مجلس التعاون لتصل إلى 3.8 %، وفق جولة تعداد 2020م، بنسبة مرتفعة عن بيانات جولة تعداد 2010م (2.3 %).

أغلب دول المجلس

شهدت ارتفاعًا في نسب المطلقين المواطنين ، حيث سجلت الكويت النسبة الأعلى وبلغت 7.5 % حسب نتائج جولة تعداد 2020م، في حين سجلت عُمان النسبة الأقل بنسبة 2.4 %

5.7 %

نسبة الإناث المطلقات في 2020م وهو ما يمثل زيادة عن نسبة المطلقات المواطنات في عام 2010م (3.5 %)، أي بزيادة قدرها 2.2 % في مجلس التعاون.

تراجع عقود الزواج

205.3 ألف عقد زواج في دول مجلس التعاون في عام 2022م، مسجلة انخفاضًا بنسبة 11.7 % مقارنة بعام 2014م الذي شهد أعلى رقم في العقد الماضي، حيث بلغ إجمالي عقود الزواج نحو 232.6 ألف حالة

86.4 %

من إجمالي عقود الزواج في عام 2022م في دول مجلس التعاون كانت للمواطنين، مما يوضح أن النسبة الأكبر من حالات الزواج كانت بين المواطنين، ويعود ذلك إلى السكان الوافدين الذين غالبيتهم من العمالة الوافدة الذكورية.

79.7 ألف

حالة طلاق تم تسجيلها في دول مجلس التعاون في عام 2022م، مسجلة زيادة بنسبة 70.6 % مقارنة بعام 2010م الذي بلغ فيه إجمالي حالات الطلاق 46.7 ألف حالة طلاق.

% 86.8

من إجمالي إشهادات الطلاق في عام 2022م في دول مجلس التعاون كانت للمواطنين، مما يشير الى أن النسبة الأكبر من حالات الطلاق كانت بين المواطنين، حيث العمالة الوافدة الذكورية الأكثر في السكان الوافدين.

الفئات في عمر (25-29 سنة)

هي الأعلى في نسبة عقود الزواج للذكور والإناث في مجلس التعاون، وهو ما يعكس الاستقرار الاجتماعي والمهني في هذه المرحلة، حيث يكونون قد أكملوا تعليمهم واستقروا في وظائفهم، مما يجعلهم أكثر استعدادًا للزواج.

ارتفاع

معدلات الطلاق في الفئات العمرية الشابة (15-34 سنة)، خاصة لدى النساء، كذلك يرتفع بشكل ملحوظ لدى الذكور في الفئة العمرية 45 سنة فأكثر.

% 37.2

من عقود الزواج كانت بين الزوجين من نفس الفئة العمرية، فمن الطبيعي أن تتقارب أعمار الزوجين وذلك لأهمية التجانس العمري في تعزيز الاستقرار الزواجي.

% 54.6

من عقود الزواج يكون عمر الزوج أكبر من عمر الزوجة، مما يعكس هذا النمط في التوزيع العمري بين الأزواج ثقافة المجتمع التي تفضل أن يكون عمر الزوجة اصغر من عمر الزوج.

% 8.2

من عقود الزواج يكون عمر الزوجة أكبر من الزوج.

% 53.8

من إشهادات الطلاق كان فيها الزوج أكبر من الزوجة، مما يعكس تأثير الفارق العمري بين الزوجين في زيادة احتمالية الطلاق.

% 11.6

من إشهادات الطلاق كانت فيها الزوجة أكبر من الزوج.

% 34.6

من إشهادات الطلاق كانت بين الزوجين من نفس الفئة العمرية، مما قد يفسر أن التوافق بين الزواجين قد لا يكون مرتبطًا فقط بالفروق العمرية، بل قد تكون هناك عوامل أخرى.

ارتفاع

عقود الزواج بين الأفراد فئة جامعي فأعلى بنسبة 24.2 %، بينما تسجل هذه الفئة أعلى معدلات للطلاق بنسبة 16.3 %، ويمكن التفسير ذلك بزيادة نسبة المواطنين الحاصلين على مؤهل تعليمي فأعلى.

% 32.8

من حالات الطلاق تحدث في السنوات الأربع الأولى من الزواج (1 - 4 أعوام)، مما قد يدل على أن الأزواج يواجهون بعض التحدي المتعلق بعدم التوافق الشخصي خلال هذه الفترة.

% 17.9

من حالات الطلاق تحدث بين الأزواج الذين مضى على زواجهم من 5 إلى 9 أعوام من الزواج، مما يشير إلى استمرار التحديات رغم انخفاض النسبة مقارنة بالفئات الأخرى.

% 17.5

من حالات الطلاق تحدث بعد 10 إلى 19 عامًا من الزواج، مما قد يشير إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية في هذه المرحلة مع بعض المشاكل الأسرية الأخرى.

% 7.7

من حالات الطلاق تحدث بعد 20 عامًا من الزواج، مما قد يفسر إلى أن الطلاق قد يحدث أيضًا بسبب التغيرات والتأثيرات المختلفة رغم قلة النسبة.

انخفاض

عدد عقود الزواج لكل حالة طلاق من 4.3 في 2010م إلى 2.6 في 2022م، مما يعكس زيادة في معدلات الطلاق مقارنة بعقود الزواج.

المقدمة

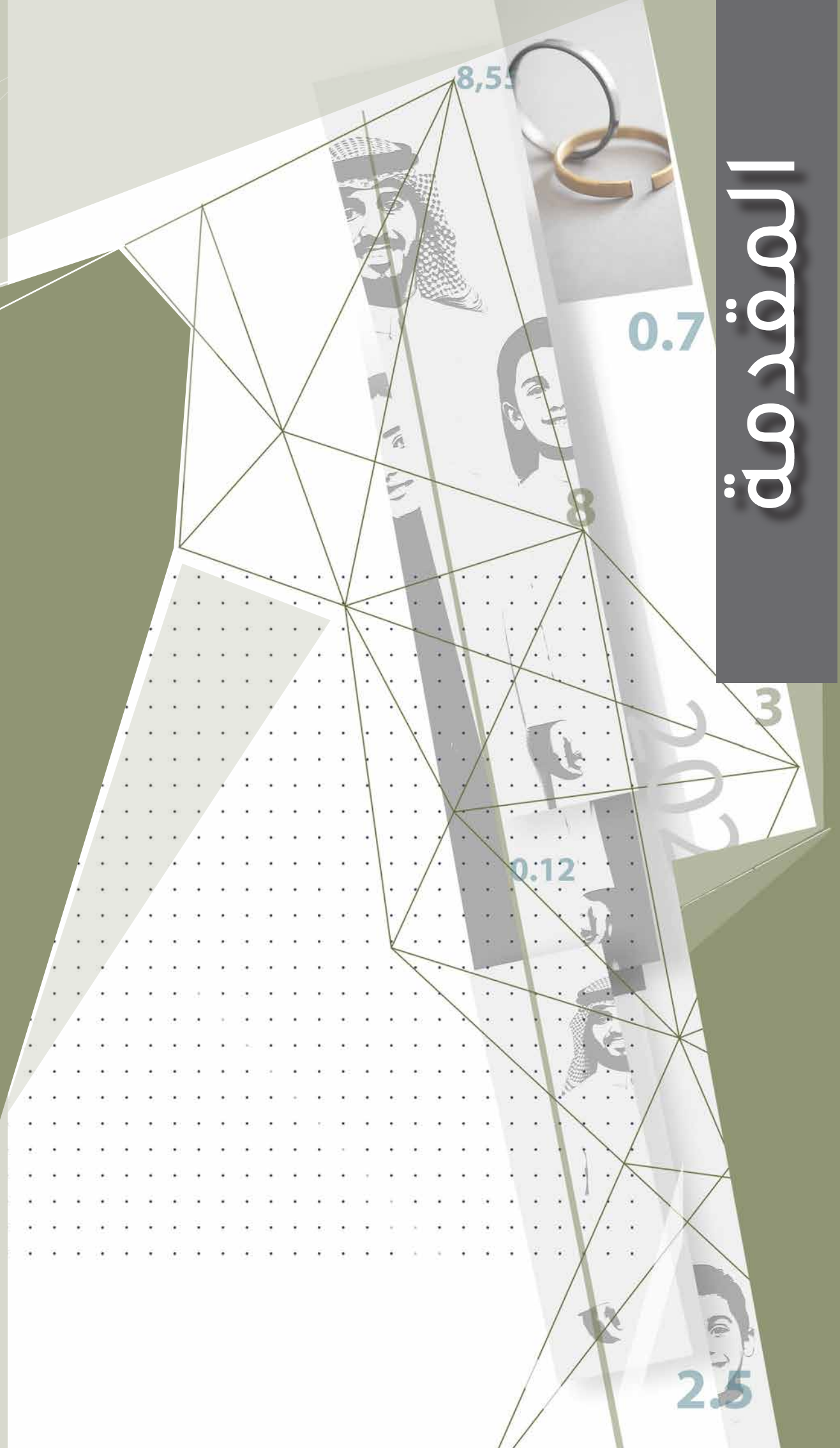

تعتبر إحصاءات الزواج والطلاق من البيانات الأساسية اللازمة لتحليل وفهم الواقع والعوامل المؤثرة على حركة نمو السكان، ورسم السياسات السكانية وتحديد الأهداف التنموية وتقييم الخطط الاجتماعية والاقتصادية.

كما أنها تعتبر من الإحصاءات المهمة التي تُعنى بقياس استقرار الأسر والمجتمعات، وتعد رافداً أساسياً لصناع القرار والسياسات الإجتماعية الهادفة إلى بناء مستوى عالي من التماسك الأسري ، وتحسين الأوضاع بشكل عام، ومصدراً رئيسياً للمهتمين بمجال البحوث والدراسات الإنسانية من أجل التعرف على أهم التغيرات الاجتماعية والثقافية وكذلك الاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر على معدلات الزواج والطلاق في المجتمع.

ولهذه الغاية، يولي المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اهتماماً متواصلاً بتوفير بيانات إحصائية عن هذه المجالات وفق برامجه الإحصائية. وسوف يستعرض هذه التقرير، تحليلًا لواقع بيانات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون خلال الفترة الزمنية من 2010م إلى 2022م.

ويهدف التقرير بشكل أساسي، إلى إجراء مقارنات وتحليل للبيانات حول الزواج والطلاق، مع التركيز أكثر على البيانات الخاصة بالمواطنين الخليجيين، للتعرف عن قرب على ظاهرتي الزواج والطلاق في المجتمع الخليجي.

هيكلية التقرير

يحتوي التقرير على ثلاث فصول، يتناول الفصل الأول بيانات السكان المواطنين في دول المجلس حسب الحالة الزواجية وفق جولة تعداد 2020م، ومقارنة البيانات مع جولة تعداد 2010م.

و يستعرض الفصل الثاني، الإتجاه العام للزواج والطلاق في دول مجلس التعاون خلال الفترة (2010م،2022م) ، وإجراء المقارنات حسب عقود الزواج المسجلة، وحالات الطلاق حسب عمر الزوج والزوجة، وأعلى مؤهل علمي للزوج والزوجة، ومعدل الزواج والطلاق، وإشهادات الطلاق حسب مدة الحياة الزواجية عند وقوع الطلاق.

ويتطرق الفصل الثالث لأهم المؤشرات الإحصائية للزواج والطلاق في دول مجلس التعاون، مثل معدل عقود الزواج لكل حالة طلاق ومعدل الزواج (الخام / العام) ومعدل الطلاق (الخام / العام).

بينما يستعرض الملحق في آخر التقرير أهم التعاريف والمصطلحات المستخدمة في هذه الدراسة التحليلية.

تنويه للمستخدمين

- تم استعراض بيانات السكان حسب التوزيع العمري والحالة الزواجية لدول مجلس التعاون ، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الاسناد الزمني للتعدادات ما بين دول مجلس التعاون، حيث تمت مقارنة إجمالي السكان للأغراض الإحصائية ولاحتساب قيمة الزيادة السكانية بين جولتي التعداد (2010م و 2020م)
- هناك اختلاف في الاسناد الزمني التي نُفذ فيها التعداد لبعض الدول عن سنة جولة التعداد مثلا:
  - بيانات التعداد في دولة الكويت لجولة 2020م، تمثل بيانات 2021م.
  - بيانات التعداد في المملكة العربية السعودية لجولة 2020م، تمثل بيانات 2022م.
- لذلك تم استخدام مصطلح "جولة تعداد 2010م "، أو " جولة تعداد 2020م " ، للمقارنة بين بيانات جولتي التعداد مع تباين الإسناد الزمني لتنفيذ ونشر البيانات لكل دولة.
- البيانات التي تم استعراضها من واقع جولتي تعداد 2010م و 2020م لا تشمل بيانات الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها.
- اختلاف بعض المجاميع أو أن إجمالي النسب لا يساوي 100% وذلك بسبب التقريب في بعض الأشكال البيانية.
- تم احتساب معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام لبعض دول المجلس، لضمان الاتساق في استخدام ذات المعادلة الرياضية لجميع دول المجلس.
- تمت الإشارة في الدراسة التحليلية إلى عمر السكان 15 سنة فأكثر " سن الزواج " وذلك للأغراض الإحصائية وبناءً على توزيع السكان حسب الفئات العمرية الخمسية مع الأخذ في الأعتبار التشريعات والأنظمة المعمول بها في دول مجلس التعاون بشأن السن القانونية للزواج بين 16 إلى 18 سنة.

الفصل الأول:

حالة السكان الزواجية

الحالة الزواجية " أو ما يطلق عليها الحالة الاجتماعية" هي إحدى الخصائص الاجتماعية التي تُستمد من نتائج تعداد السكان. حيث أنه من الأهمية بمكان التعرف على الحالة الزواجية والتي تُستمد من نتائج تعداد السكان. لذا تم توزيع السكان توزيعا نسبيا حسب الحالة الزواجية والنوع.

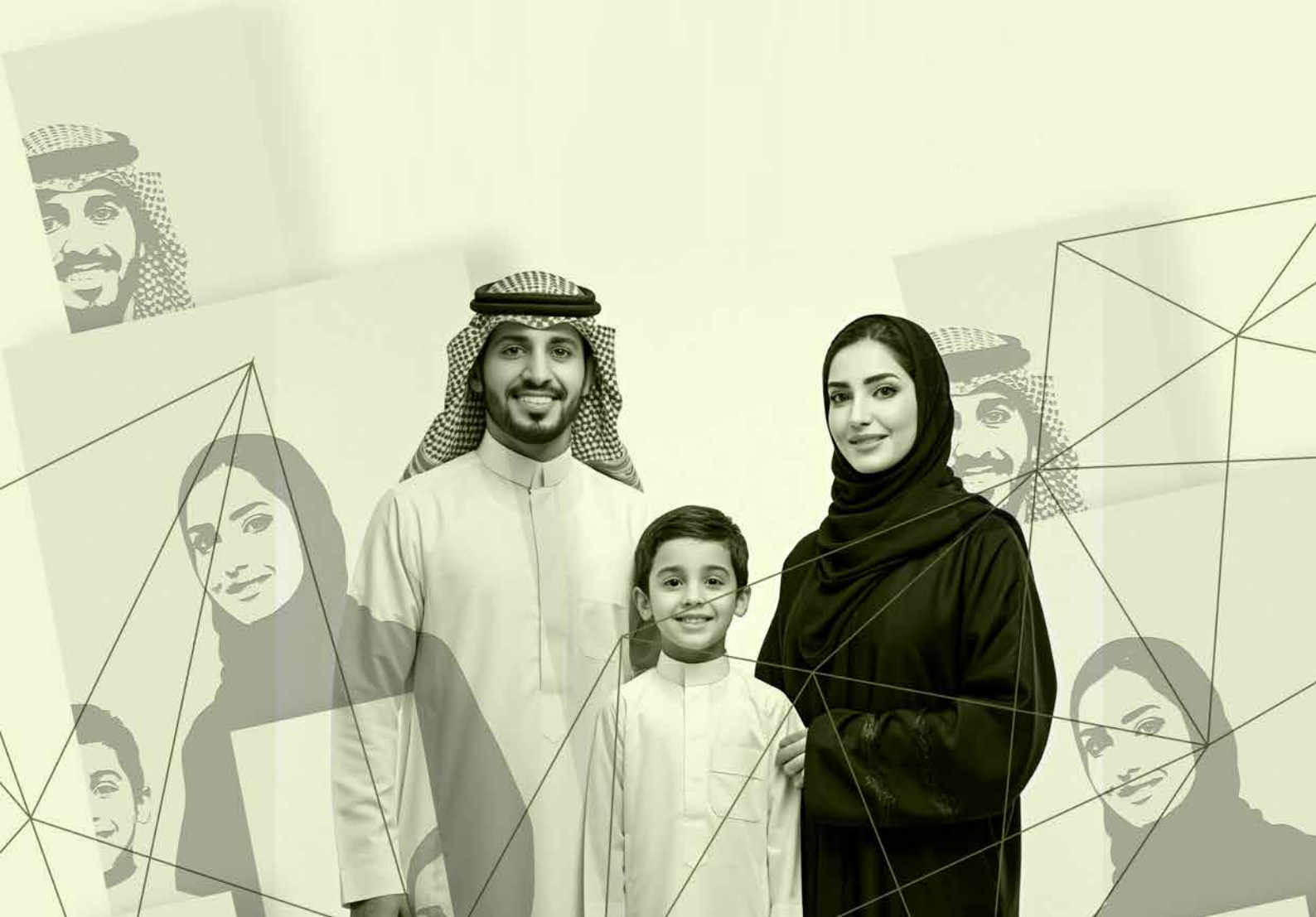

السكان في سن الزواج حسب النوع

معرفة عدد السكان في سن الزواج، توفر معلومات أساسية تساهم في فهم التوجهات السكانية وتساعد في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات دقيقة، لضمان استقرار المجتمع وتلبية احتياجاته المستقبلية. وللمساهمة أيضا في تحليل الخصائص الديموغرافية حسب العمر والجنس، وتحديد عدد الذكور والإناث في هذه الفئة، مما يعزز دقة التحليل لبيانات الزواج والطلاق.

و بلغ عدد السكان من هم في سن الزواج (15سنة فأكثر)،45.0 مليون نسمة في عام 2023م، يشكلون ما نسبته 78.2 %من إجمالي السكان. وعند تتبع نمط التوزيع النوعي (ذكور وإناث) لجملة سكان دول المجلس ، نجد زيادة أعداد السكان الذكور في الفئة العمرية (15سنة فأكثر)، حيث ارتفعت النسبة من 64.1 %في عام 2010م إلى 65.6. % في عام 2023م.

شكل (1): نسبة السكان من هم في سن الزواج (15سنة فأكثر)، من إجمالي السكان في مجلس التعاون ، 2010م و 2023م .

%74.7

شكل 2 : التوزيع النسبي للسكان من هم في سن الزواج (15سنة فأكثر) في مجلس التعاون حسب النوع

2010م

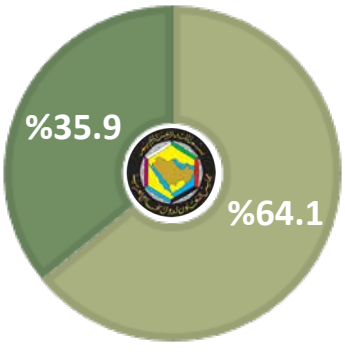

%78.2

شكل 3 : التوزيع النسبي للسكان من هم في سن الزواج (15سنة فأكثر) في مجلس التعاون حسب النوع

2023م

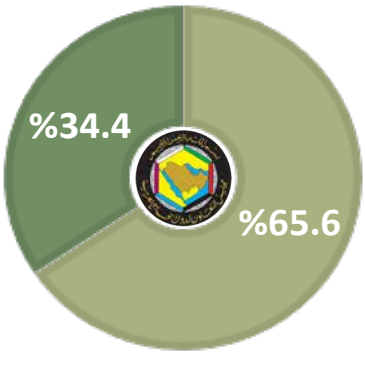

عالميًا ، بلغت نسبة السكان في سن الزواج (15سنة فأكثر)،75.0% في عام 2023م، مرتفعة عن النسبة في عام 2010م والتي كانت 72.7%

إجمالي المواطنين الذكور والإناث

السكان المواطنين في سن الزواج حسب الحالة الزواجية

من الأهمية بمكان التعرف على الحالة الزواجية كإحدى الخصائص الاجتماعية التي تُستمد من نتائج تعداد السكان، لذا تم توزيع السكان توزيعًا نسبيًا حسب الحالة الزواجية .وتوضح البيانات المستعرضة التغيرات التي طرأت على الحالة الزواجية للسكان المواطنين في الفترة ما بين تعدادي 2010م و 2020م في دول مجلس التعاون على النحو التالي

لم يسبق لهم الزواج

هناك زيادة طفيفة في نسبة السكان المواطنين الذين لم يسبق لهم الزواج في دول المجلس

ارتفعت نسبة السكان المواطنين الذين لم يسبق لهم الزواج إلى 39.2 % وفقًا لنتائج جولة تعداد 2020م، بعد أن كانت النسبة 38.2 % في جولة تعداد 2010م.

متزوج

انخفاض في نسبة المواطنين المتزوجين في دول المجلس

وبلغت نسبة السكان المواطنين المتزوجين من إجمالي السكان المواطنين (15 سنة فأكثر) في مجلس التعاون حوالي 53.6 %، حسب بيانات جولة تعداد 2020م لدول المجلس، بنسبة منخفضة عن بيانات جولة تعداد 2010م (56.0 %).

مطلق وأرمل

وصلت نسبة الطلاق بين المواطنين من إجمالي السكان (15 سنة فأكثر) في مجلس التعاون حوالي 3.8% وفق جولة تعداد 2020م، بنسبة مرتفعة عن بيانات جولة تعداد 2010م (2.3%).

ويمكن إيعاز هذه الارتفاع الملاحظ في حالات الطلاق إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والنفسية التي تؤثر في استقرار العلاقة الزوجية. لذلك من المهم أن يتم تعزيز ودعم السياسات الاجتماعية التي تعزز الاستقرار العائلي.

كما توضح البيانات انخفاض في نسبة الأرامل للفترة ما بين جولتي تعدادي 2010م و 2020م في دول مجلس التعاون، حيث انخفضت النسبة من 3.9 % إلى 3.4 % في جولة تعداد 2020م.

وفي هذه الإطار، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز الاستقرار الزواجي من خلال مجموعة من السياسات الشاملة التي تعنى بالتوجيه الأسري، والدعم الاقتصادي، والتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، بالتزامن مع تحديث منظومة القوانين والتشريعات، و التوسع في تقديم الخدمات الاستشارية والنفسية، وكل هذا في سبيل تقليل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي قد تؤدي إلى الطلاق، وتعزيز مفهوم الزواج المستدام والمبني على التفاهم والاحترام المتبادل.

شكل 4: التوزيع النسبي للسكان المواطنين حسب الحالة الزواجية بين تعدادي 2010م و 2020م [1]

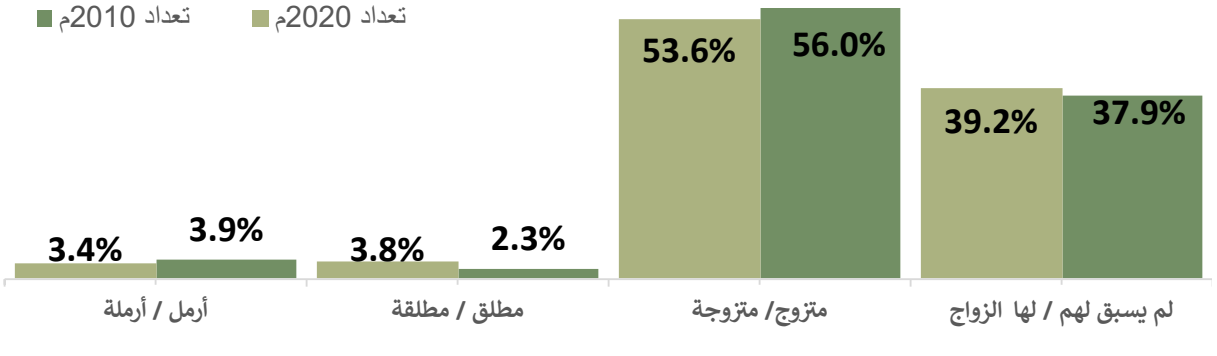

[1] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها.

حسب النوع

السكان المواطنين في سن الزواج حسب الحالة الزواجية

تشير البيانات وفق نتائج تعدادي 2010م و 2020م، إلى أن هناك ارتفاعا في نسبة الذكور الذين لم يسبق لهم الزواج، حيث ارتفعت النسبة إلى 44.5%للذكور، وكما هو الحال بالنسبة للإناث، ارتفعت النسبة إلى 34.0%. ويتضح من البيانات، أن الارتفاع أكثر وضوحا لدى الذكور بنسبة تغير 2.3%.

فيما شهدت نسبة المتزوجين انخفاضا لكل من الذكور والإناث، حيث انخفضت النسبة للذكور إلى 53.2% . كذلك الحال بالنسبة للإناث، انخفضت نسبة المتزوجات إلى 54.0% ويمكن ملاحظة أن نسبة الانخفاض في نسبة الذكور المتزوجين هي الأعلى .

إن ارتفاع نسبة الذكور والإناث الذين لم يسبق لهم الزواج في مجلس التعاون، يمكن تفسيره بالتوجه العام نحو تأجيل الزواج بسبب عوامل اقتصادية واجتماعية، مثل ارتفاع تكاليف المعيشة، التركيز على التعليم والعمل، و التغيرات الثقافية والاجتماعية. كما أن الانخفاض في نسبة المتزوجين بين الذكور والإناث، وقد يعكس تحولًا في الأولويات لدى الشباب الخليجي كالوصول إلى مراحل متقدمة في حياتهم المهنية و التعليمية.

شكل 5: نسبة السكان المواطنين الذين لم يسبق لهم الزواج بين تعدادي 2010م و 2020م، في مجلس التعاون حسب النوع (1)

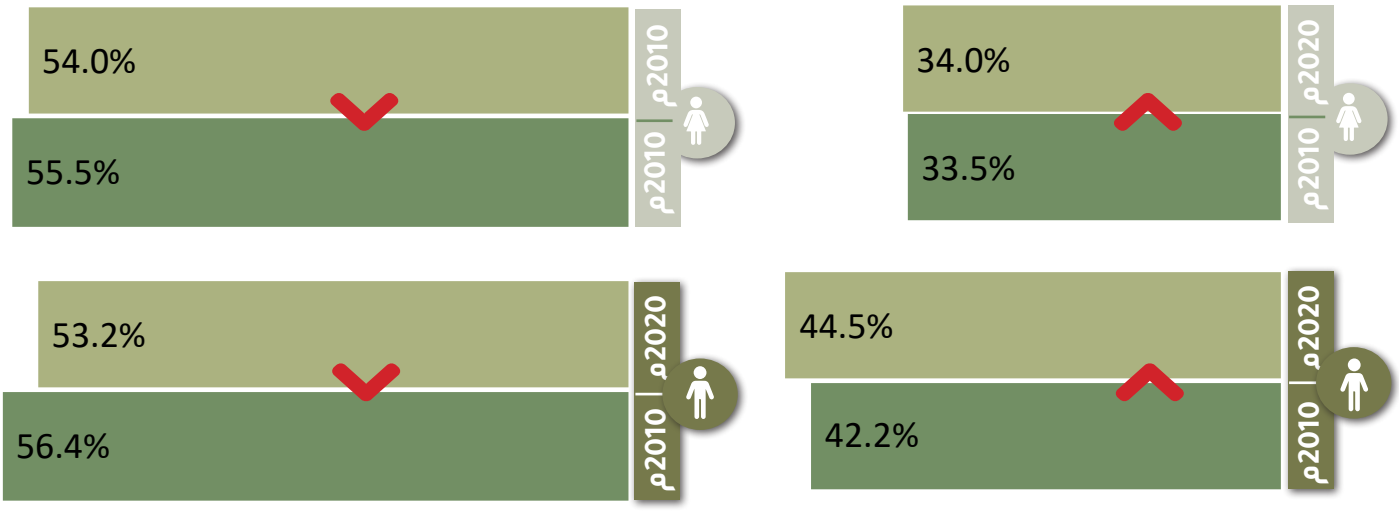

شكل 6: نسبة السكان المواطنين المتزوجين بين تعدادي 2010م و 2020م ، في مجلس التعاون حسب النوع [1]

[1] لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها.

حسب النوع

السكان المواطنين في سن الزواج حسب الحالة الزواجية

وتشير البيانات وفق نتائج تعدادي 2010م و 2020م، أن هناك ارتفاعا في نسبة الذكور المطلقين بلغت 0.8% وهو تغير طفيف نسبيًا لكنه يشير إلى تزايد حالات الطلاق بين الرجال في دول المجلس. في حين كانت نسبة الإناث المطلقات حوالي 3.5% وفق جولة تعداد 2010م، لترتفع النسبة في عام 2020م إلى 5.7%. الزيادة في نسبة النساء المطلقات بلغت 2.2% وهي زيادة كبيرة نسبيًا مقارنة بالذكور.

كما يمكن ملاحظة ثبات نسب الأرامل بين الذكور مع زيادة طفيفة، بينما شهدت الإناث انخفاضًا ملحوظًا في نسب الأرامل خلال الفترة بين 2010م و 2020م.

إن ارتفاع نسبة الذكور والإناث المطلقين في مجلس التعاون خلال العشر سنوات (ما بين جولتي تعداد 2010م و 2020م) تعكس زيادة ملحوظة، مع تزايد أكبر في نسبة النساء المطلقات مقارنة بالرجال. هذه الزيادة يمكن ربطها بتغيرات اجتماعية وثقافية، مثل التأثيرات الاقتصادية و التغيرات في الأنماط الاجتماعية تجاه الطلاق، وهو بدوره يعكس اتجاهات مشابهة في الدول على المستوى الإقليمي والعالمي.

شكل 7: نسب السكان المواطنين المطلقين بين تعدادي 2010م و 2020م ، في مجلس التعاون حسب النوع (1)

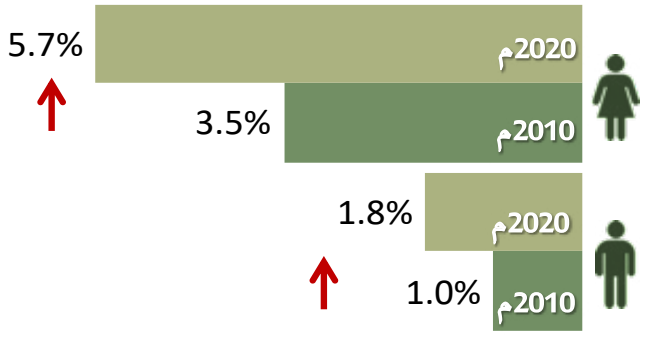

شكل 8: نسب السكان المواطنين الأرامل بين تعدادي 2010م و 2020م ، في مجلس التعاون حسب النوع (1)

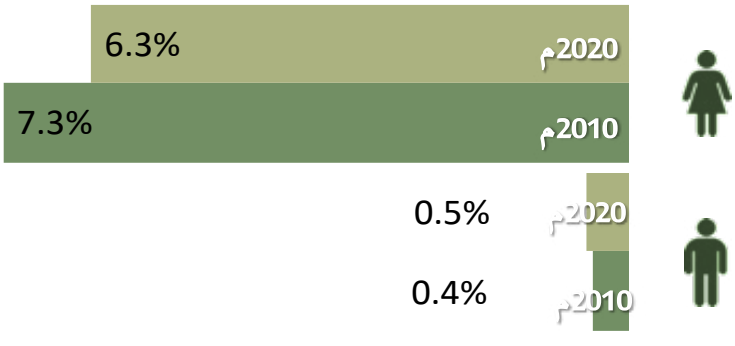

(1) لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها.

مملكة البحرين

السكان المواطنين في سن الزواج
حسب الحالة الزواجية والنوع

جدول 1: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في مملكة البحرين، تعدادات 2010م و 2020م

الحالة الزواجية	جولة تعداد 2010م	جولة تعداد 2020م
لم يسبق لهم الزواج	%36.7	%34.8
ذكور	%40.0	%37.5
إناث	%33.4	%31.9
متزوج	%56.9	%57.2
ذكور	%57.4	%58.5
إناث	%56.4	%55.8
مطلق	%2.9	%4.5
ذكور	%2.0	%3.2
إناث	%3.8	%5.9
أرمل	%3.5	%3.6
ذكور	%0.5	%0.8
إناث	%6.4	%6.4

لم يسبق لهم الزواج

انخفضت نسبة المواطنين البحرينيين الذين لم يسبق لهم الزواج من إجمالي السكان في سن الزواج من 36.7%في 2010م إلى 34.8%في 2020م. (الذكور: من 40.0%إلى 37.5% الإناث: من 33.4%إلى 31.9%).

متزوج

هناك زيادة في إجمالي النسبة الإجمالية للمتزوجين من 56.9%في 2010م إلى 57.2%في 2020م. حيث ارتفعت النسبة للذكور: من 57.4%إلى 58.5% وللإناث: انخفضت النسبة من 56.4%إلى 55.8%.

مطلق

إن الزيادة الإجمالية في نسبة المطلقين من 2.9%في 2010م إلى 4.5%في 2020م، تعكس التغيرات على الجانب الإجتماعي نحو انتشار ظاهرة الطلاق كما أن هناك زيادة ملحوظة في نسبة المطلقات بين الإناث أكثر من الذكور خلال العشر سنوات الماضية (الذكور: ارتفعت النسبة من 2.0%إلى 3.2% الإناث ارتفعت النسبة من 3.8%إلى 5.9%)

أرمل

ارتفعت النسبة الإجمالية للأرامل من 3.5%في 2010م إلى 3.6%في 2020م(الذكور: ارتفعت النسبة من 0.5%إلى 0.8%، الإناث: بقيت النسبة ثابتة عند 6.4%)

تشير البيانات إلى زيادة عدد حالات الطلاق، خصوصًا للإناث البحرينيات، مما قد يعكس تغير العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية

المملكة العربية السعودية

السكان المواطنين في سن الزواج
حسب الحالة الزواجية والنوع

جدول 2: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في المملكة العربية السعودية، تعدادات 2010م و 2020م (1)

الحالة الزواجية	جولة تعداد 2010م	جولة تعداد 2020م
لم يسبق لهم الزواج	%37.2	%39.7
ذكور	%41.5	%45.5
إناث	%32.8	%34.0
متزوج	%56.7	%53.2
ذكور	%57.2	%52.6
إناث	%56.1	%53.8
مطلق	%2.2	%3.6
ذكور	%0.9	%1.5
إناث	%3.5	%5.7
أرمل	%3.9	%3.4
ذكور	%0.4	%0.4
إناث	%7.6	%6.4

لم يسبق لهم الزواج

ارتفعت النسبة الإجمالية للمواطنين الذين لم يسبق لهم الزواج من 37.2% في 2010م إلى 39.7% في 2020م. (الذكور: ارتفعت النسبة من 41.5% إلى 45.5% الإناث: ارتفعت النسبة من 32.8% إلى 34.0%

متزوج

الانخفاض الإجمالي من 56.7% في 2010م إلى 53.2% في 2020م. وانخفضت كذلك نسبة الذكور المتزوجين من 57.2% إلى 52.6% وكما هو الحال بالنسبة للإناث المتزوجات انخفضت النسبة من 56.1% إلى 53.8%.

مطلق

كما أن هناك ارتفاعًا في نسبة المطلقين في المجتمع السعودي، خاصة بين الإناث. قد يكون هذا ناتجًا عن التغيرات الاجتماعية والثقافية، حيث ارتفعت من 2.2% في 2010م إلى 3.6% في 2020م. (الذكور: من 0.9% إلى 1.5% الإناث: من 3.5% إلى 5.7%).

أرمل

شهدت النسبة الإجمالية للأرامل انخفاضًا طفيفًا بين عامي 2010 و2020، مع وجود تباين بين الذكور والإناث.

تشير هذه التغيرات، إلى ارتفاع في نسبة المواطنين السعوديين الذين لم يسبق لهم الزواج سواء بين الذكور أو الإناث، وانخفاض طفيف في نسبة الأشخاص المتزوجين السعوديين، مع تراجع أكبر بين الذكور مقارنة بالإناث. هذا قد يعكس تغييرا في أنماط الحياة، وقد يكون هذا نتيجة لعدة عوامل مثل التركيز على التعليم والعمل بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وغلاء المهور . كما يمكن ملاحظة ارتفاع حالات الطلاق.

(1) تم استخدام تعداد 2020م، للإشارة إلى جولة التعداد 2020م، مع الأخذ بالأعتبار الإسناد الزمني لتنفيذ التعداد والذي كان في عام 2022م

سلطنة عمان

السكان المواطنين في سن الزواج
حسب الحالة الزواجية والنوع

جدول 3: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في سلطنة عمان، تعدادات 2010م و 2020م

الحالة الزواجية	جولة تعداد 2010م	جولة تعداد 2020م
لم يسبق لهم الزواج	%44.4	%37.8
ذكور	%49.2	%41.8
إناث	%39.5	%33.8
متزوج	%49.8	%56.3
ذكور	%49.0	%55.6
إناث	%50.7	%57.0
مطلق	%1.9	%2.4
ذكور	%1.1	%1.7
إناث	%2.7	%3.1
أرمل	%3.9	%3.5
ذكور	%0.7	%0.9
إناث	%7.0	%6.1

لم يسبق لهم الزواج

شهدت النسبة الإجمالية انخفاضًا من 44.4% في 2010م إلى 37.8% في 2020م، مع تباين بين الجنسين، حيث انخفضت النسبة لدى الذكور من 49.2% إلى 41.8% ولدى الإناث من 39.5% إلى 33.8%.

متزوج

شهدت نسبة المتزوجين ارتفاعًا من 49.8% إلى 56.3% في الإجمالي، حيث ارتفعت لدى الذكور من 49.0% إلى 55.6% ولدى الإناث من 50.7% إلى 57.0%

مطلق

أما نسبة المطلقين، فقد شهدت زيادة من 1.9% في 2010م إلى 2.4% في 2020م، مع ارتفاع طفيف لدى الذكور من 1.1% إلى 1.7 % بينما ارتفعت النسبة لدى الإناث من 2.7% إلى 3.1%.

أرمل

بالنسبة للأرامل، انخفضت النسبة الإجمالية من 3.9% في 2010م إلى 3.5% في 2020م، مع زيادة طفيفة بين الذكور من 0.7% إلى 0.9% بينما انخفضت النسبة لدى الإناث من 7.0% إلى 6.1%

ارتفاع في نسبة المواطنين المتزوجين في عمان، يشير إلى زيادة الرغبة لدى العمانيين في الاستقرار العائلي، ربما نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي خلال العشر سنوات الماضية. أما بالنسبة للإناث فشهدن أيضًا زيادة ملحوظة من 50.7% إلى 57.0 % وهو ما قد يعكس تحسن وضع المرأة الاجتماعي وزيادة فرصها في التعليم والعمل. في حين ارتفاع نسبة المطلقين قد يفسر بعوامل التغيرات الاجتماعية والثقافية والتغيرات في الأنماط الاجتماعية، وزيادة مشاركة الإناث في سوق العمل .

دولة قطر

السكان المواطنين في سن الزواج
حسب الحالة الزواجية والنوع

جدول 4: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في دولة قطر، تعدادات 2010م و 2020م

الحالة الزواجية	جولة تعداد 2010م	جولة تعداد 2020م
لم يسبق لهم الزواج	%39.0	%38.8
ذكور	%40.5	%40.7
إناث	%37.7	%37.1
متزوج	%55.3	%54.9
ذكور	%57.9	%55.7
إناث	%52.8	%54.2
مطلق	%2.3	%4.3
ذكور	%1.2	%3.3
إناث	%3.4	%5.2
أرمل	%3.4	%2.0
ذكور	%0.5	%0.3
إناث	%6.2	%3.5

لم يسبق لهم الزواج

ملاحظ الاستقرار النسبي حيث انخفضت النسبة الإجمالية بشكل طفيف من 39.0%في 2010م إلى 38.8%في 2020م، مع تباين طفيف بين الجنسين. حيث ارتفعت النسبة لدى الذكور من 40.5%إلى 40.7% بينما انخفضت لدى الإناث من 37.7%إلى 37.1%.

متزوج

شهدت النسبة الإجمالية انخفاضًا طفيفًا من 55.3%في 2010م إلى 54.9%في 2020م، مع تباين بين الجنسين. حيث انخفضت النسبة لدى الذكور من 57.9%إلى 55.7% بينما ارتفعت النسبة لدى الإناث من 52.8%إلى 54.2% مما يشير إلى زيادة طفيفه في زواج الإناث مقارنة بالذكور.

مطلق

ارتفعت نسبة المواطنين المطلقين من 2.3%في 2010م إلى 4.3%في 2020م، مع تباين واضح بين الجنسين. حيث ارتفعت النسبة لدى الذكور من 1.2%إلى 3.3% بينما ارتفعت النسبة لدى الإناث من 3.4%إلى 5.2% ويعكس هذا التغير زيادة في حالات الطلاق في المجتمع القطري، مع ارتفاع ملحوظ بين الإناث

أرمل

شهدت النسبة الإجمالية انخفاضًا كبيرًا من 3.4%في 2010م إلى 2.0%في 2020م، مع تباين بين الذكور والإناث. حيث انخفضت النسبة لدى الذكور من 0.5%إلى 0.3% بينما انخفضت النسبة لدى الإناث من 6.2%إلى 3.5%.

تشير البيانات بين عامي 2010م و2020م إلى بعض التغيرات في نسبة الزواج و نسبة الطلاق للقطريين، مع تباين بين الذكور والإناث، مما يعكس بعض التغيرات التي طرأت على المجتمع القطري. في المقابل، قد تعكس الزيادة الطفيفة في نسبة الزواج بين الإناث تزايد الوعي حول أهمية الاستقرار الأسري . بينما قد يفسر انخفاض نسبة الأرامل تحسنًا في الرعاية الصحية و زيادة متوسط العمر المتوقع. في حين شهدت نسبة المطلقين كباقي دول المجلس زيادة ملحوظة.

دولة الكويت

السكان المواطنين في سن الزواج
حسب الحالة الزواجية والنوع

جدول 5: السكان في سن الزواج المواطنين حسب الحالة الزواجية والنوع في دولة الكويت، تعدادات 2010م و 2020م

الحالة الزواجية	جولة تعداد 2010م	جولة تعداد 2020م
لم يسبق لهم الزواج	%39.8	%37.1
ذكور	%43.3	%40.7
إناث	%36.4	%33.8
متزوج	%53.0	%52.0
ذكور	%53.9	%53.4
إناث	%52.2	%50.6
مطلق	%3.6	%7.5
ذكور	%2.0	%4.9
إناث	%5.1	%9.9
أرمل	%3.6	%3.3
ذكور	%0.7	%0.9
إناث	%6.3	%5.6

لم يسبق لهم الزواج

انخفضت النسبة الإجمالية للمواطنين الذين لم يسبق لهم الزواج من 39.8% في 2010م إلى 37.1% في 2020م. بالنسبة للذكور انخفضت النسبة من 43.3% إلى 40.7% وفيما يتعلق بالإناث انخفضت النسبة من 36.4% إلى 33.8%.

متزوج

هناك انخفاض طفيف في نسبة المتزوجين من 53.0% في 2010م إلى 52.0% في 2020م، بينما شهدت الإناث انخفاضًا أكبر. بالنسبة للذكور،حيث انخفضت نسبة الذكور من 53.9% إلى 53.4%. وللإناث، انخفضت النسبة من 52.2% إلى 50.6%.

مطلق

ارتفعت نسبة المطلقين الإجمالية من 3.6% في 2010م إلى 7.5% في 2020م. حيث : ارتفعت النسبة للذكور من 2.0% إلى 4.9% اما بالنسبة للإناث فارتفعت النسبة من 5.1% إلى 9.9%.

أرمل

شهدت النسبة الإجمالية انخفاضًا طفيفًا من 3.6% في 2010م إلى 3.3% في 2020م، مع تباين بين الذكور والإناث. حيث ارتفعت النسبة لدى الذكور من 0.7% إلى 0.9% بينما انخفضت النسبة لدى الإناث من 6.3% إلى 5.6%.

وجود انخفاض في نسبة المتزوجين و ارتفاع في حالات الطلاق، يعكس تحولات اجتماعية واقتصادية في المجتمع الكويتي. هذه الظواهر قد تكون نتيجة لعدة عوامل تتداخل بشكل معقد. وفيما يلي بعض الأسباب المحتملة التي قد تفسر هذه التغيرات: زيادة تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل، والتغيرات في أنماط الحياة، والمفاهيم الحديثة حول الزواج وتغيرات في نمط الحياة الأسرية

(1) تم استخدام تعداد 2020م، للإشارة إلى جولة التعداد 2020م، مع الأخذ بالأعتبار الإسناد الزمني لتنفيذ التعداد والذي كان في عام 2021م

الفصل الثاني:

اتجاهات الزواج والطلاق في دول مجلس التعاون حسب :

- جنسية الزوج
- الفئات العمرية
- المؤهل التعليمي
- مدة الحياة الزوجية

حقائق وأرقام عن إحصاءات الزواج والطلاق في مجلس التعاون خلال 12 سنة

2010 م - 2020م

الزواج

أكثر من
2.8
مليون عقد زواج

الزوج خليجي	الزوج غير خليجي
% 86.4	% 13.6

بمعدل 644 عقد زواج لكل يوم

الطلاق

أكثر من
863.1
ألف حالة طلاق

الزوج خليجي	الزوج غير خليجي
% 86.8	% 13.2

بمعدل 197 حالة طلاق لكل يوم

التغير في عدد عقود الزواج

شكل 9: عدد عقود الزواج [1] في مجلس التعاون ، للفترة 2010 2022-م (ألف)

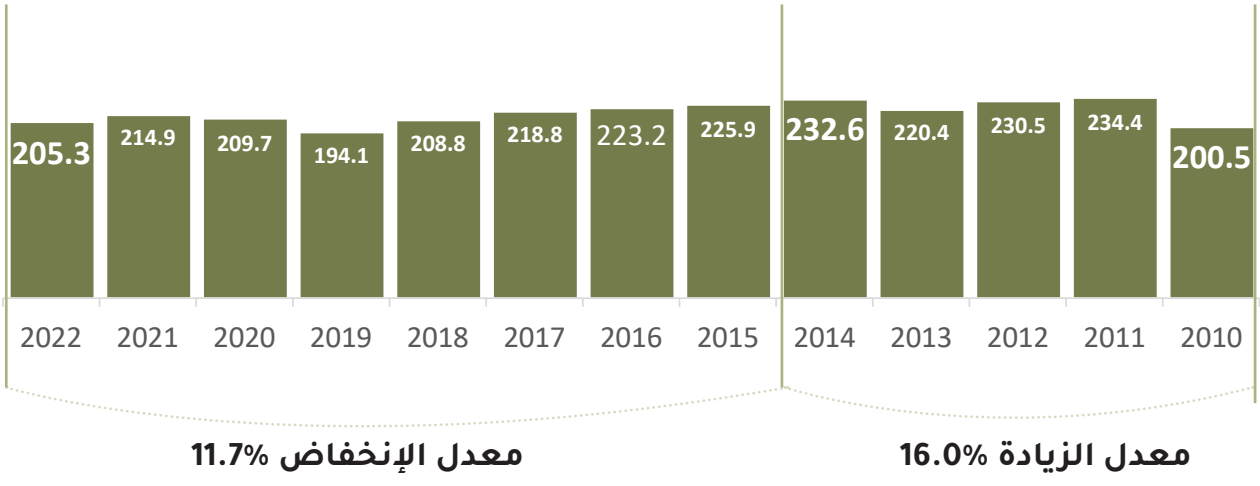

شكل 10:التوزيع النسبي لعقود الزواج حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2010م و 2022م

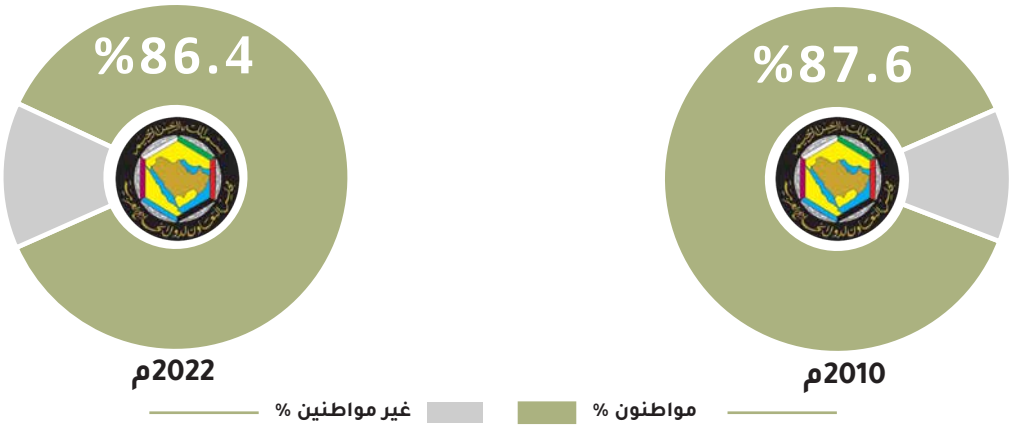

بلغ إجمالي عدد عقود الزواج في مجلس التعاون 205.3 ألف حالة زواج في عام 2022م، بنسبة انخفاض بلغت 11.7% مقارنة بعام 2014م، والتي بلغ فيها إجمالي عقود الزواج نحو 232.6 ألف حالة، وهو أعلى عدد عقود زواج تم تسجيله خلال العشر السنوات الماضية.

وعلى مستوى توزيع عقود الزواج حسب جنسية الزوج، يتضح من البيانات المتوفرة لدول المجلس، بأن النسبة الأكبر من حالات الزواج هي للمواطنين بواقع 86.4% من إجمالي عقود الزواج في عام 2022م، مقابل 13.6% لفئة غير المواطنين لنفس العام على مستوى مجلس التعاون. في حين كانت النسبة لفئة المواطنين نحو 87.6% في عام 2010م مقابل 12.4% لفئة غير المواطنين.

(1) بيانات مملكة البحرين تمثل بيانات عام 2021م، وبيانات المملكة العربية السعودية تمثل بيانات عام 2020م.

التغير في إشهادات الطلاق

شكل 11: عدد إشهادات الطلاق [1] في مجلس التعاون ، للفترة 2010 2022-م (ألف)

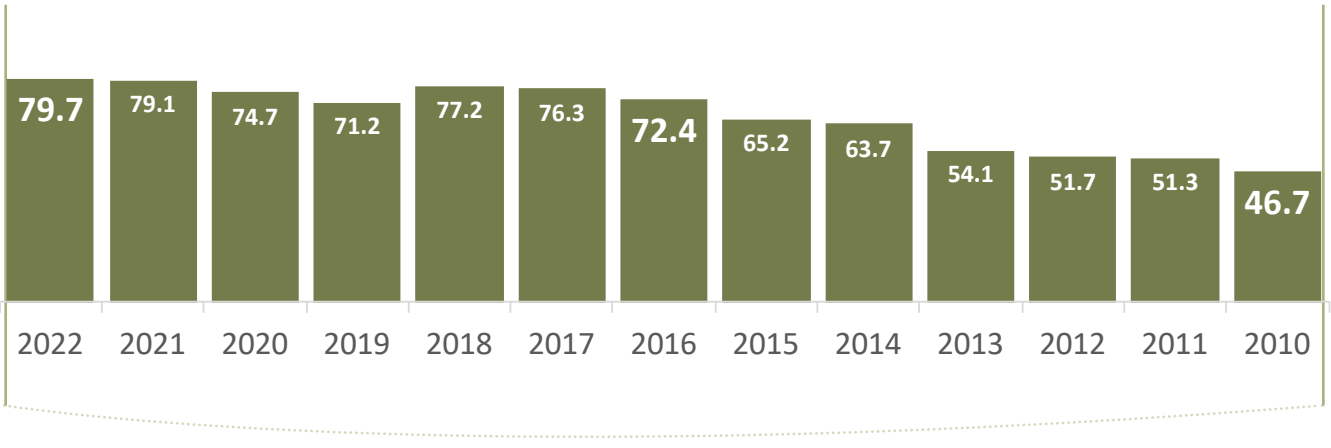

معدل الارتفاع 70.6%

شكل 12:التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون ، 2010م و 2022م

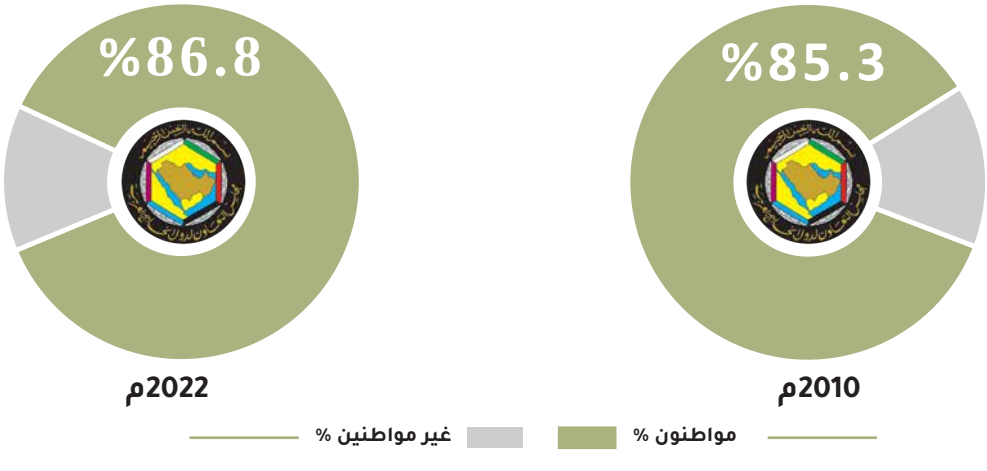

بلغ إجمالي عدد إشهادات الطلاق في مجلس التعاون 79.7 ألف حالة طلاق في عام 2022م، بنسبة ارتفاع بلغت 70.6%مقارنة بعام 2010م، والتي بلغ فيها إجمالي إشهادات الطلاق نحو 46.7 ألف حالة طلاق .

وعلى مستوى توزيع إشهادات الطلاق حسب جنسية الزوج، يتضح من البيانات المتوفرة لدول المجلس، بأن النسبة الأكبر من إشهادات الطلاق هي للمواطنين بواقع 86.8%من إجمالي إشهادات الطلاق في عام 2022م، مقابل 13.2%لفئة غير المواطنين لنفس العام على مستوى مجلس التعاون. في حين كانت النسبة لفئة المواطنين نحو 85.3%في عام 2010م مقابل 14.7%لفئة غير المواطنين.

(1) بيانات مملكة البحرين تمثل بيانات عام 2021م، وبيانات المملكة العربية السعودية تمثل بيانات عام 2020م.

التغير في عقود الزواج
بين 2021 م و 2022م

شكل 13: التغير العددي والنسبي في عدد عقود الزواج في دول مجلس التعاون بين عامي 2021م و 2022م

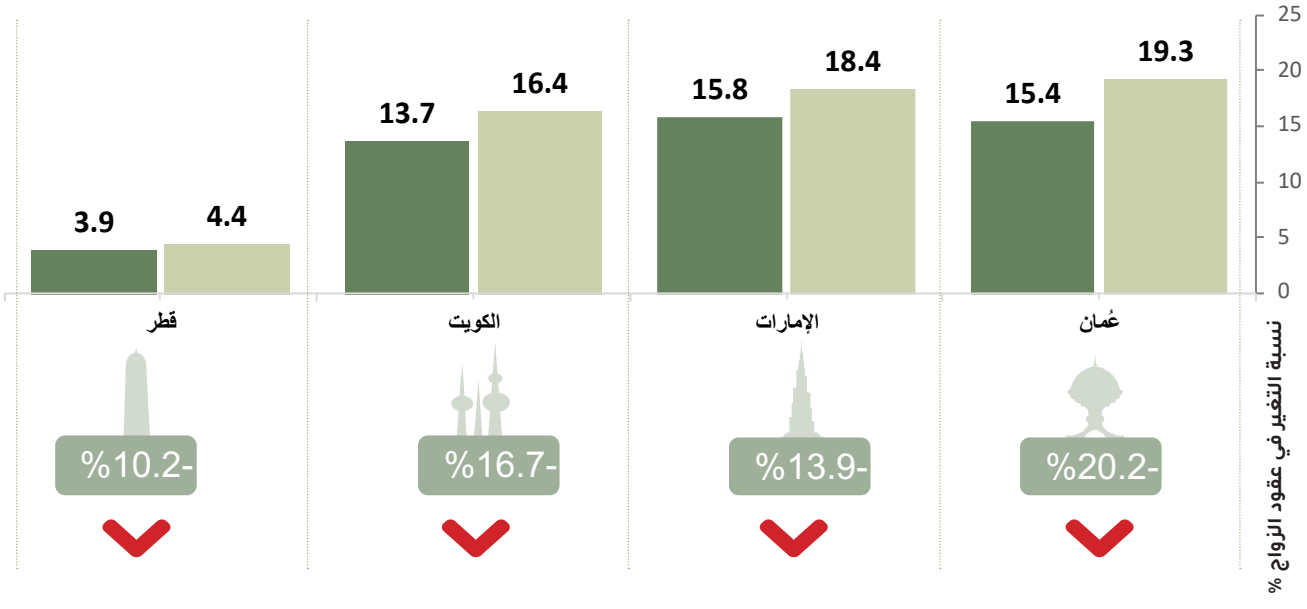

تشير الأرقام المتعلقة بعقود الزواج في دول مجلس التعاون بين عامي 2021 و2022، إلى تغيرات ملحوظة في أعداد عقود الزواج، حيث تم تسجيل انخفاضات في معظم الدول، مما يعكس بعض التوجهات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على معدلات الزواج، كما هو مبين أدناه

عُمان

انخفاض ملحوظ بنسبة **20.2 %** في عدد عقود الزواج بين عامي 2021م و2022م.

الإمارات

انخفاض بنسبة **13.9 %** في عدد عقود الزواج بين عامي 2021م و2022م.

الكويت

تم تسجيل انخفاض بنسبة **16.7 %** في عدد عقود الزواج بين عامي 2021م و2022م.

قطر

انخفاض بنسبة **10.2%** في عدد عقود الزواج بين عامي 2021م و2022م.

البحرين

6.4 ألف إجمالي عقود الزواج في مملكة البحرين في عام 2021م

السعودية

150.1 ألف إجمالي عقود الزواج في المملكة العربية السعودية في عام 2020م

التغير في اشهادات الطلاق
بين 2021 م و 2022م

شكل 14: التغير العددي والنسبي في عدد إشهادات الطلاق في دول مجلس التعاون بين عامي 2021م و 2022م

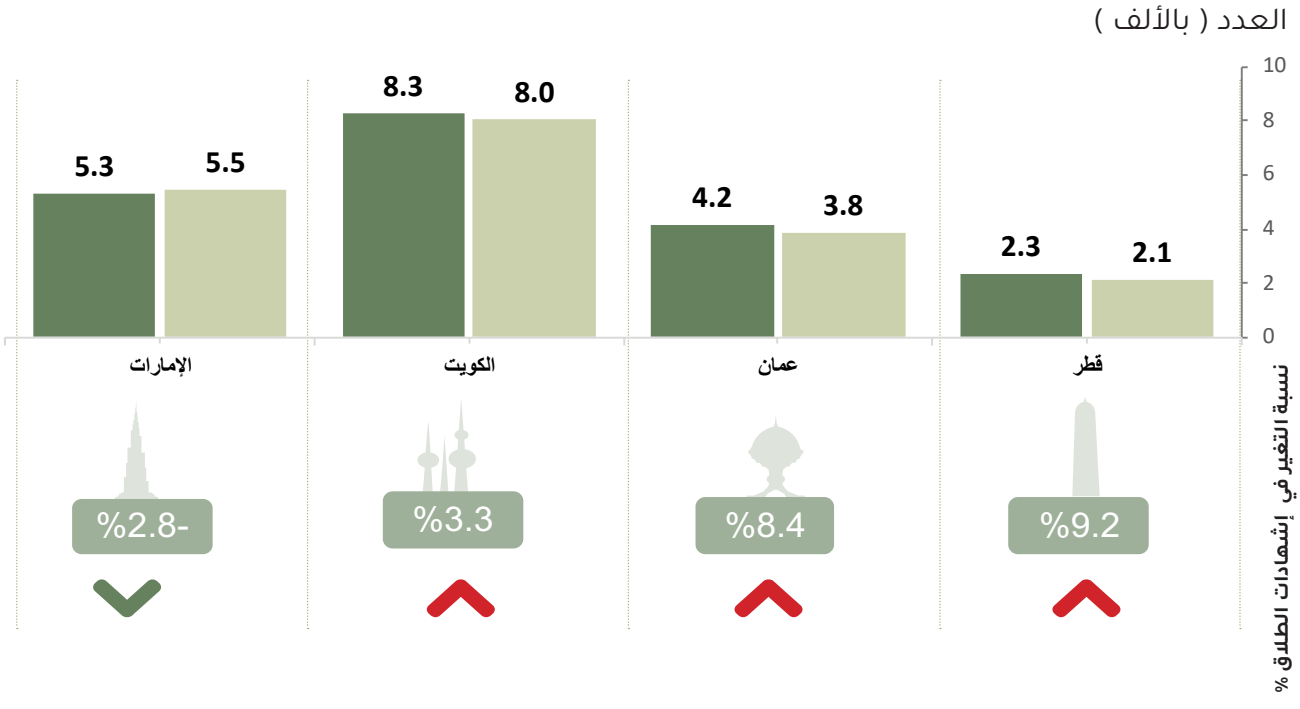

تشير الأرقام المتعلقة بإشهادات الطلاق في دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي 2021م و2022م إلى تباين في التغيرات المسجلة بين الدول، مع زيادة ملحوظة في بعض الدول، بينما شهدت دول أخرى انخفاضًا طفيفًا في حالات الطلاق. كما هو مبين أدناه

قطر

زيادة ملحوظة في حالات الطلاق بنسبة 9.2% بين عامي 2021م و2022م.

الكويت

إرتفاع ملحوظ بنسبة 3.3 % في عدد حالات الطلاق بين عامي 2021م و2022م.

عُمان

زيادة ملحوظة في حالات الطلاق بنسبة 8.4% بين عامي 2021م و2022م.

الإمارات

انخفاض طفيف بنسبة 2.8% في حالات الطلاق بين عامي 2021م و2022م.

البحرين

2.0 ألف إجمالي عدد إشهادات الطلاق في مملكة البحرين في عام 2021م

السعودية

57.6 ألف إجمالي عدد إشهادات الطلاق في المملكة العربية السعودية في عام 2020م

عقود الزواج و اشهادات الطلاق
حسب جنسية الزوج

شكل 15: التوزيع النسبي (%) لعقود الزواج وإشهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في مجلس التعاون، 2022م

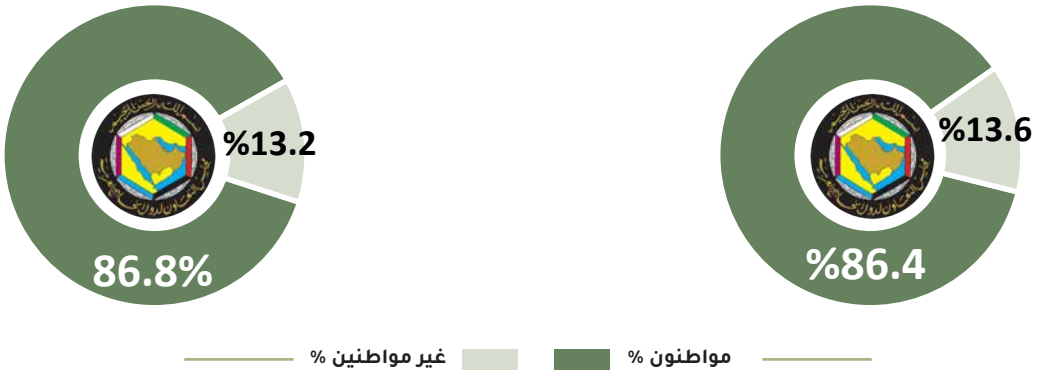

%86.4 نسبة عقود الزواج للمواطنين[1] من إجمالي عقود الزواج في مجلس التعاون، 2022م

%86.8 نسبة إشهادات طلاق المواطنين [1] من إجمالي حالات الطلاق في مجلس التعاون،2022م

بلغت نسبة حالات الزواج التي كان فيها الزوج مواطن خليجي في عام 2022م حوالي 86.4%من إجمالي حالات الزواج في مجلس التعاون. هذه النسبة تعكس زيادة الزواج لدى المواطنين، وهي تعكس طبيعة السكان لدى معظم دول المجلس. إلا أنه في بعض دول المجلس الأخرى، قد تكون هناك زيادة في عدد الأجانب مقارنة بالمواطنين، مما قد يؤدي إلى زيادة نسبة الزواج من غير المواطنين.و الحال كذلك أيضًا في نسبة حالات الطلاق للمواطنين والتي بلغت إلى 86.8%من إجمالي حالات الطلاق.
وعلى مستوى دول المجلس، سجلت عمان النسبة الأعلى لزواج المواطنين الذكور، فيما سجلت الإمارات النسبة الأقل، وذلك باختلاف طبيعة التركيبة السكانية ما بين دول المجلس .

الشكل 16: التوزيع النسبي (%) لعقود الزواج وإشهادات الطلاق حسب جنسية الزوج في دول مجلس التعاون، 2022م [2]

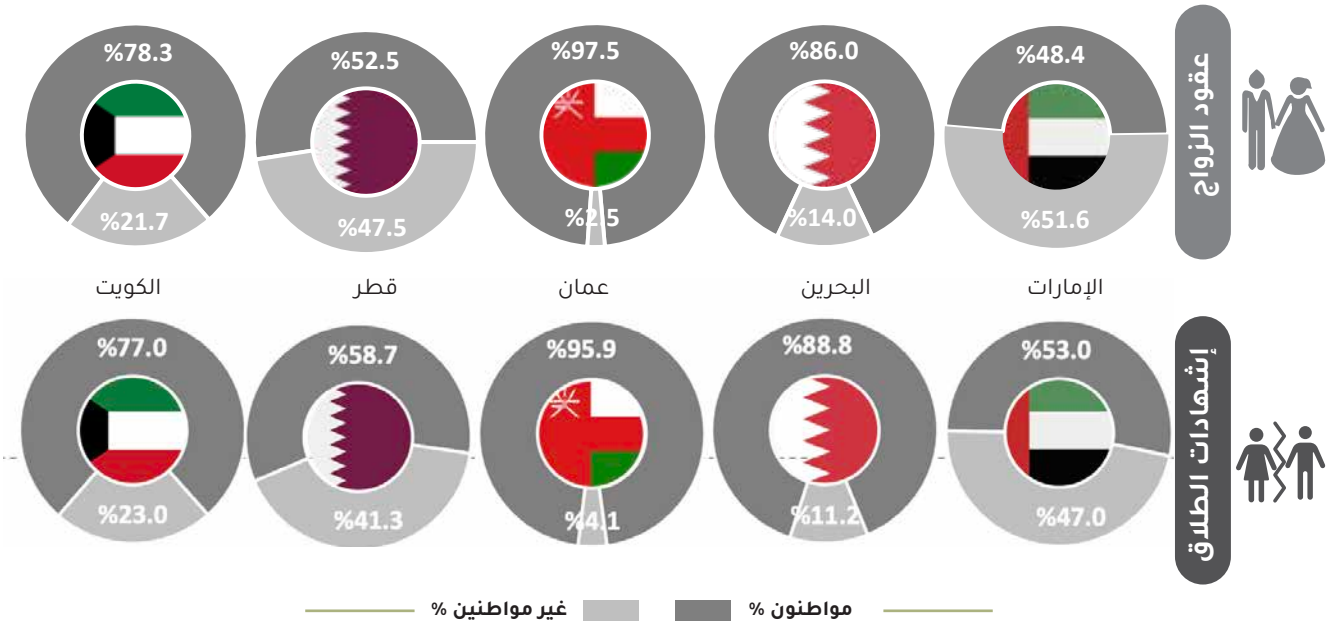

(1) بيانات المملكة لا تتوفر لعام 2022م، وتم تقدير نسبة زواج المواطنين بناءً على الأعوام السابقة وذلك لغرض تحليل البيانات على مستوى مجلس التعاون.
(2) بيانات مملكة البحرين تمثل بيانات عام 2021م، وبيانات المملكة العربية السعودية تمثل بيانات عام 2020م.

عقود الزواج حسب فئات العمر للزوج والزوجة

شكل 17: التوزيع النسبي (%) لعقود زواج المواطنين حسب فئات عمر الزوج والزوجة في مجلس التعاون، 2022م (1)

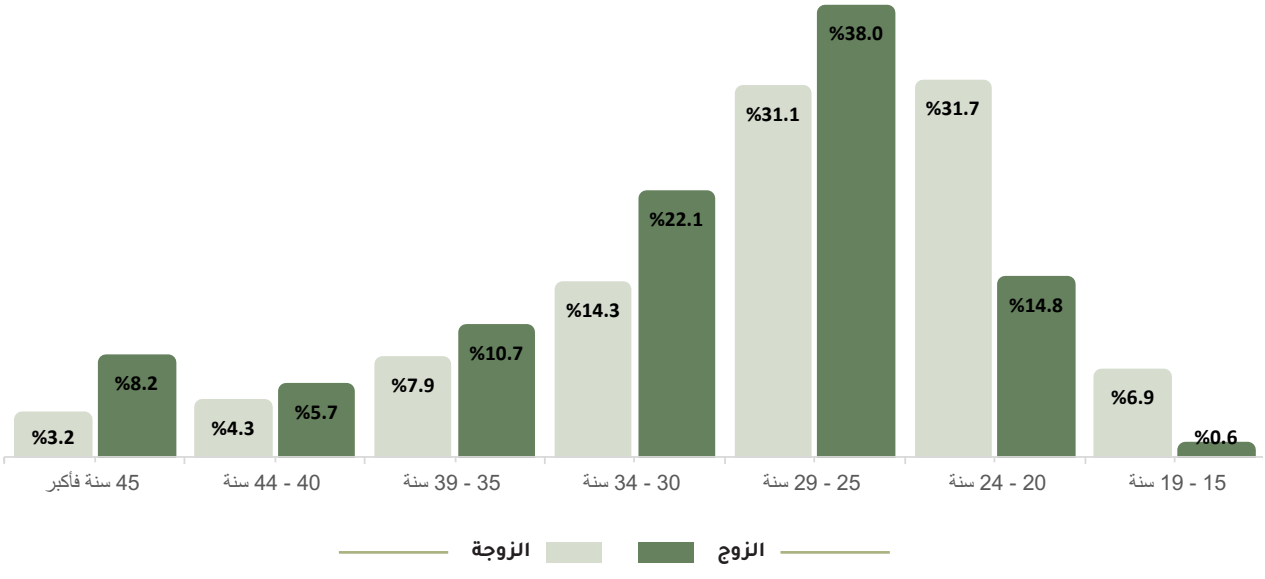

ملاحظة: بعض المجاميع لا تساوي 100% بسبب تقريب الأعداد

%75.5 نسبة عقود زواج المواطنين الزوج في الفئة العمرية أقل من 34 سنة.

%84.0 نسبة عقود زواج المواطنين الزوجة في الفئة العمرية أقل من 34 سنة.

عمر الزوج والزوجة يعتبر من المتغيرات ذات التأثير على الاستقرار الزواجي والتجانس بين الزوجين، حيث نجد أن الفئة العمرية (25-29 سنة) تمثل أعلى نسبة من عقود الزواج للذكور. مما قد يشير إلى أن العديد من الذكور يختارون الزواج في هذا العمر بعد إتمام دراستهم والاستقرار الوظيفي. بالنسبة للإناث، تشكل هذه الفئة أيضًا نسبة عالية، مما يعكس طبيعة النمط الإجتماعي السائد، حيث أن النساء في هذه السن يكن قد أكملن مراحل التعليم وهو ما يأكد تأخر سن الزواج.

(1) بيانات مملكة البحرين تمثل بيانات عام 2021م، ولا تتوفر بيانات المملكة العربية السعودية

عقود الزواج حسب الفئات العمر للزوج والزوجة

جدول 6: التوزيع النسبي (%) لزواج المواطنين حسب عمر الزوج والزوجة في مجلس التعاون، 2022م

عمر الزوج \ عمر الزوجة	أقل من 20 سنة	24-20 سنة	29-25 سنة	34- 30 سنة	39-35 سنة	44-40 سنة	45 سنة فأكثر
أقل من 20 سنة	%0.4	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0
24-20 سنة	%3.4	%9.6	%1.6	%0.2	%0.1	%0.0	%0.0
29-25 سنة	%2.9	%16.7	%15.8	%2.1	%0.5	%0.2	%0.1
34- 30 سنة	%0.5	%4.2	%9.8	%5.8	%1.4	%0.4	%0.1
39-35 سنة	%0.1	%0.8	%2.7	%3.6	%2.4	%0.8	%0.2
44-40 سنة	%0.0	%0.3	%0.7	%1.5	%1.8	%1.0	%0.4
45 سنة فأكثر	%0.0	%0.3	%0.6	%1.1	%1.8	%2.0	%2.4

%54.6 نسبة عقود زواج المواطنين (الفئة العمرية للزوج أكبر من الزوجة)

%8.2 **نسبة عقود زواج المواطنين (الفئة العمرية للزوجة أكبر من الزوج)**

إن دراسة توزيع عقود الزواج حسب الفئات العمرية في دول مجلس التعاون ذات أهمية لفهم التوجهات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على استقرار العلاقات الزوجية. وقد تفسر البيانات بأن أبناء المجتمع الخليجي يفضلون اختيار الشريك من نفس الفئة العمرية أو قريبة منها، وبذلك يعكس التوافق العاطفي والاجتماعي، ويعزز التفاهم المشترك في المراحل العمرية المتقاربة، مما يسهم في استدامة العلاقة وتحقيق الاستقرار الأسري في المجتمع الخليجي، حيث بلغت نسبة عقود الزواج حوالي 37.2% (الزوج والزوجة من نفس الفئة العمرية).

كما بلغت نسبة عقود زواج المواطنين وكان عمر الزوج أكبر من عمر الزوجة بفارق 5 سنوات أو أقل (37.3%).

إشهادات الطلاق حسب فئات العمر
للزوج والزوجة

شكل 18: التوزيع النسبي (%) لإشهادات طلاق المواطنين حسب فئات عمر المطلق والمطلقة في مجلس التعاون، 2022م [1]

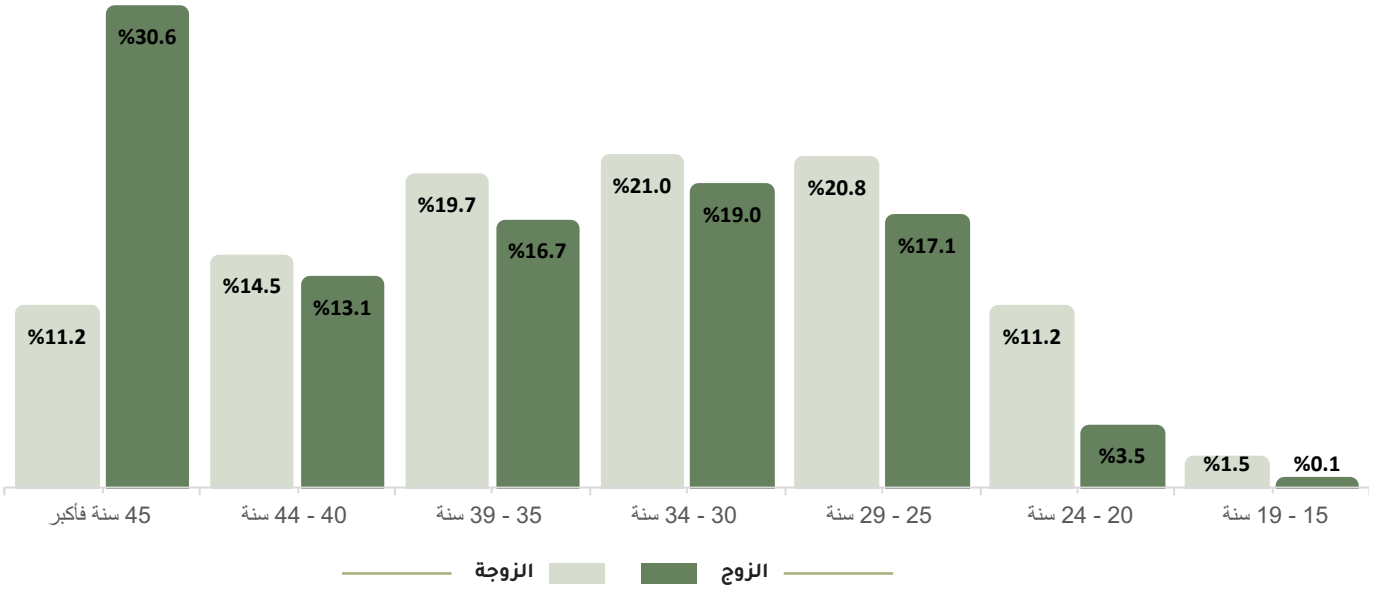

ملاحظة: بعض المجاميع لا تساوي 100% بسبب تقريب الأعداد

%39.7 نسبة إشهادات الطلاق المواطنين المطلق في الفئة العمرية أقل من 34

%54.5 نسبة إشهادات الطلاق المواطنين المطلقة في الفئة العمرية الفئة العمرية أقل من 34 سنة.

تزداد معدلات الطلاق بشكل ملحوظ في الفئات العمرية الشابة (15-34 سنة)، خاصة لدى للإناث، وقد يكون أحد الأسباب بسبب تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا أو قد يكون بسبب بعض التغيرات الاجتماعية التي تؤثر على العلاقة الزوجية. كما تزداد نسب الطلاق أيضًا في الفئات العمرية بين 30-39 سنة، حيث يبدأ الأزواج في مواجهة تحديات الحياة الزوجية بعد مرور بضع سنوات من الزواج، مثل التغيرات في نمط الحياة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق.أما بالنسبة للطلاق في سن متأخرة، فإنه يزداد بشكل ملحوظ لدى الذكور في الفئة العمرية 45 سنة فأكثر.

(1) بيانات مملكة البحرين تمثل بيانات عام 2021م، ولا تتوفر بيانات المملكة العربية السعودية وبيانات سلطنة عمان

إشهادات الطلاق حسب الفئات العمر للزوج والزوجة

جدول 7: التوزيع النسبي(%) لإشهادات الطلاق حسب عمر المطلق والمطلقة في مجلس التعاون، 2022م

	أقل من 20 سنة	24-20 سنة	29-25 سنة	34- 30 سنة	39-35 سنة	44-40 سنة	45 سنة فأكثر
أقل من 20 سنة	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0	%0.0
24-20 سنة	%0.4	%2.2	%0.7	%0.1	%0.0	%0.0	%0.0
29-25 سنة	%0.5	%5.5	%8.0	%2.2	%0.6	%0.3	%0.1
34- 30 سنة	%0.1	%1.7	%6.9	%7.1	%2.2	%0.6	%0.3
39-35 سنة	%0.1	%0.4	%2.2	%5.6	%5.6	%1.9	%0.9
44-40 سنة	%0.0	%0.3	%0.9	%2.0	%4.7	%3.5	%1.6
45 سنة فأكثر	%0.4	%1.1	%2.1	%3.9	%6.6	%8.2	%8.3

%53.7 نسبة إشهادات طلاق المواطنين (الفئة العمرية للزوج أكبر من الزوجة)

%11.6 نسبة إشهادات طلاق المواطنين (الفئة العمرية للزوجة أكبر من الزوج)

يمكن تفسير هذه النتائج أن عدم التوافق بين الزواجين قد لا يكون مرتبطًا فقط بالفروق العمرية، بل قد تكون هناك عوامل أخرى مثل التفاهم المشترك والتوقعات الاجتماعية. ، حيث أن 34.6%من حالات الطلاق كانت بين الأزواج الذين ينتمون إلى نفس الفئة العمرية. فيما بلغت نسبة إشهادات الطلاق والتي كانت فيها الزوجة أصغر من الزوج بفارق 5 سنوات أو أقل حوالي 31.3%. هذا قد يشير إلى أن الفارق العمري المعتدل قد لا يكون عائقًا رئيسيًا، ولكن قد تبرز التحديات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها الأزواج في فترات مختلفة من حياتهم، إلى انعدام التآلف وزيادة فرص الطلاق. وبالتالي، من الممكن أن تلعب العوامل الاجتماعية والنفسية دورًا أكبر من الفارق العمري وحده في التأثير على استقرار العلاقة الزوجية و*معدلات الطلاق*

عقود الزواج وإشهادات الطلاق
حسب المؤهل التعليمي للزوج والزوجة

تُظهر البيانات أن عقود الزواج في مجلس التعاون ترتفع بشكل ملحوظ لدى الأفراد الحاصلين على تعليم جامعي فأعلى، حيث بلغت نسبة هذه الفئة في عقود الزواج 24.2%. وعلى النقيض، نجد أن الفئات ذات التعليم الأدنى (مثل الأميين أو الحاصلين على تعليم ابتدائي أو إعدادي) تمثل نسبًا منخفضة للغاية في عقود الزواج. من جهة أخرى، تُظهر بيانات حالات الطلاق وجود زيادة ملحوظة في معدلات الطلاق بين الأفراد ذوي المستوى التعليمي العالي. على سبيل المثال، بلغت نسبة الطلاق بين الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى 16.3%.

وقد تعكس هذه النتائج ، الزيادة في نسبة المواطنين الحاصلين على مؤهل تعليمي عالٍ، الأمر الذي يفسر التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الخليجي، وزيادة نسبة المواطنين الحاصلين على التعليم العالي مع فرص تعليمية أكثر للجميع.

جدول 8: التوزيع النسبي (%) لعقود الزواج المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دول مجلس التعاون، 2022م [1]

الزوج / الزوجة	أميه + تقرأ وتكتب	إبتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم ما بعد الثانوي	جامعي فأعلى
أمي + يقرأ ويكتب	%0.2	%0.1	%0.1	%0.1	%0.0	%0.1
إبتدائي	%0.1	%0.3	%0.4	%1.0	%0.1	%0.3
إعدادي	%0.2	%0.3	%1.6	%3.6	%1.4	%2.5
ثانوي	%0.2	%0.6	%2.0	%16.4	%5.5	%12.5
دبلوم ما بعد الثانوي	%0.0	%0.0	%0.5	%3.8	%2.9	%6.6
جامعي فأعلى	%0.0	%0.1	%0.7	%7.6	%3.9	%24.2

جدول 9: التوزيع النسبي (%) لإشهادات الطلاق المواطنين حسب الحالة التعليمية للزوج والزوجة في دول مجلس التعاون، 2022م (1)

الزوج / الزوجة	أميه + تقرأ وتكتب	إبتدائي	إعدادي	ثانوي	دبلوم ما بعد الثانوي	جامعي فأعلى
أمي + يقرأ ويكتب	%0.7	%0.4	%0.2	%0.3	%0.1	%0.1
إبتدائي	%0.2	%0.6	%0.5	%0.9	%0.3	%0.3
إعدادي	%0.4	%0.5	%2.8	%3.8	%2.7	%3.2
ثانوي	%0.3	%0.7	%4.3	%11.5	%5.3	%8.2
دبلوم ما بعد الثانوي	%0.1	%0.2	%2.0	%5.4	%5.3	%7.6
جامعي فأعلى	%0.1	%0.2	%1.8	%6.3	%6.0	%16.3

(1) تمثل بيانات ثلاث من دول مجلس التعاون ، وتم احتساب التوزيع النسبي لعقود الزواج وحالات طلاق لفئة المواطنين فقط ، وذلك لإعطاء صورة توضيحية حول توزيع عقود الزواج وإشهادات الطلاق في دول مجلس التعاون حسب المستوى التعليمي لكل من الزواج والزوجة .

إشهادات الطلاق

حسب مدة الحياة الزوجية

توضح البيانات حالات الطلاق حسب مدة الحياة الزوجية في دول مجلس التعاون بعض النتائج الهامة التي تبرز تباينًا ملحوظًا في توزيع الطلاق بين مختلف الفترات الزمنية. فيما يلي أبرز النتائج والتفسيرات حول هذه البيانات

الطلاق خلال أقل من سنة : 24.2 %

تمثل هذه النسبة الطلاق المبكر في السنة الأولى من الزواج، وهي نسبة مرتفعة نسبيًا على مستوى مجلس التعاون. يشير هذا إلى أن العديد من الأزواج يواجهون صعوبة في التكيف مع الحياة الزوجية في المراحل الأولى.

الطلاق خلال (1 - 4) أعوام : 32.8 %

تمثل هذه الفئة الطلاق في السنوات الأولى من الزواج بعد مرور أقل من 5 أعوام . هذه الفئة تشهد نسبة عالية من حالات الطلاق، مما يدل على أن العديد من الأزواج يواجهون تحديات كبيرة في السنوات الأولى

الطلاق خلال (5 - 9) أعوام: 17.9 %

في هذه الفئة، نجد أن نسبة الطلاق تبدأ في الانخفاض النسبي بعد السنوات الخمس الأولى. ومع ذلك، لا تزال هذه النسبة مرتفعة مقارنة ببعض الفئات الأخرى.

الطلاق خلال (10 - 19) أعوام : 17.5 %

في هذه الفئة العمرية تعتبر نسب الطلاق من أقل الفئات ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى تحديات كبيرة في العلاقة الزوجية. والتي قد تشهد تغييرات في بعض الجوانب واحتمالية الطلاق.

الطلاق بعد 20 عامًا : 7.7 %

تمثل أقل نسبة، إلا أن هذا لا يعني أن العلاقات في هذه الفترة أكثر استقرارًا. بعض الأزواج قد يتخذ القرار بالطلاق بعد سنوات طويلة من الزواج بسبب التغيرات والتأثيرات المختلفة.

شكل 19: التوزيع النسبي (%) لإشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في مجلس التعاون، 2022م (1)

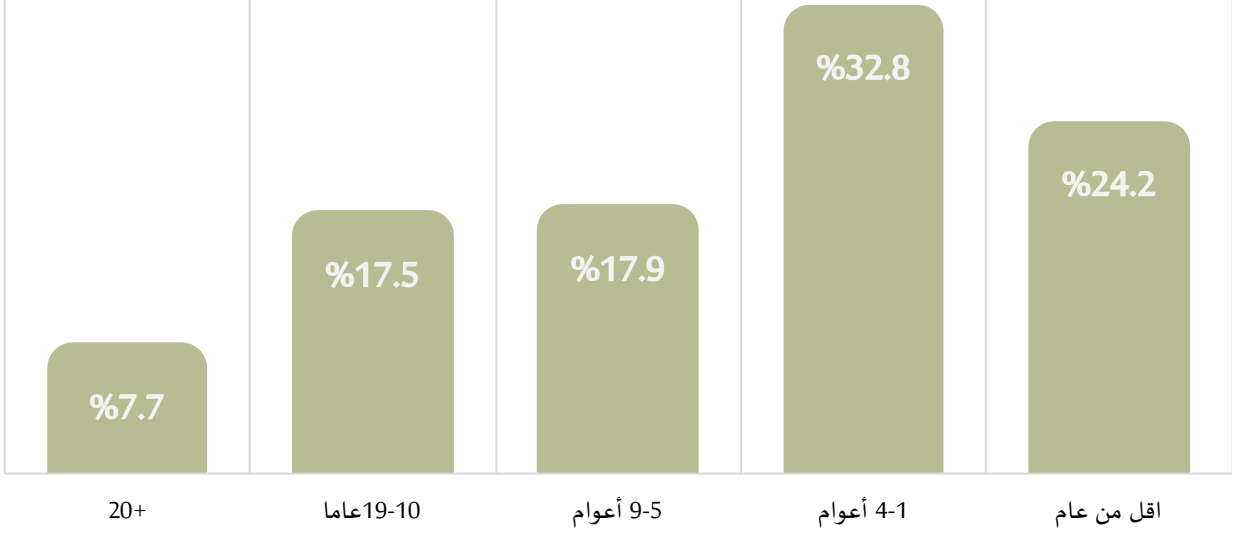

(1) تمثل بيانات أربع من دول مجلس التعاون ، وتم احتساب التوزيع النسبي لحالات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية ، حيث أن إجمالي إشهادات الطلاق لم يشمل الحالات غير المبينة لمدة الحياة الزواجية عند وقوع الطلاق.

إشهادات الطلاق
حسب مدة الحياة الزوجية

وباستعراض واقع إشهادات الطلاق حسب دول المجلس، يتضح التالي:

- **الطلاق أقل من سنة:** قطر تسجل نسبة عالية جدًا من حالات الطلاق المواطنين في السنة الأولى من الزواج (69.4%) مقارنة ببقية دول المجلس. قد يعكس بعض التحديات التي تؤثر على الأزواج الجدد.
- **الطلاق في السنوات الأولى (1-4 سنوات):** عمان تسجل أعلى نسبة (40.9%)، مما يشير إلى أن هناك تحديات أيضا قد تواجه الأزواج الجدد في عمان قد تؤدي إلى الطلاق في هذه الفترة.
- **الطلاق بعد 5-9 سنوات:** ، يظهر في البحرين و عمان و الكويت ارتفاع ملحوظ في هذه الفئة، ما يعني أن الأزواج قد يواجهون صعوبة في التكيف مع متطلبات الحياة الزوجية بعد سنوات من الزواج.
- **الطلاق بعد 20 سنة أو أكثر:** ، البحرين تسجل أعلى نسبة في هذه الفئة (11.5%)، مما يشير إلى أن بعض الأزواج في البحرين قد يواجهون صعوبة في الحفاظ على استقرار العلاقة بعد سنوات طويلة من الزواج.

شكل 20: التوزيع النسبي (%) لإشهادات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية في دول مجلس التعاون، 2022م (1)

(1) تم احتساب التوزيع النسبي لحالات طلاق المواطنين حسب مدة الحياة الزواجية ، حيث أن إجمالي إشهادات الطلاق لم يشمل الحالات غير المبينة لمدة الحياة الزواجية عند وقوع الطلاق في دول المجلس ، وفيما يتعلق بدول قطر ، البيانات لا تشمل حالات الطلاق ما قبل الدخول.

الفصل الثالث:

أهم المؤشرات الإحصائية للزواج والطلاق في دول مجلس التعاون

- معدل عقود الزواج لكل حالة طلاق
- معدل الزواج الخام
- معدل الطلاق الخام
- معدل الزواج العام
- معدل الطلاق العام

عدد عقود الزواج لكل حالة طلاق

شكل 21: عدد عقود الزواج لكل حالة طلاق في مجلس التعاون، 2010م و 2022م

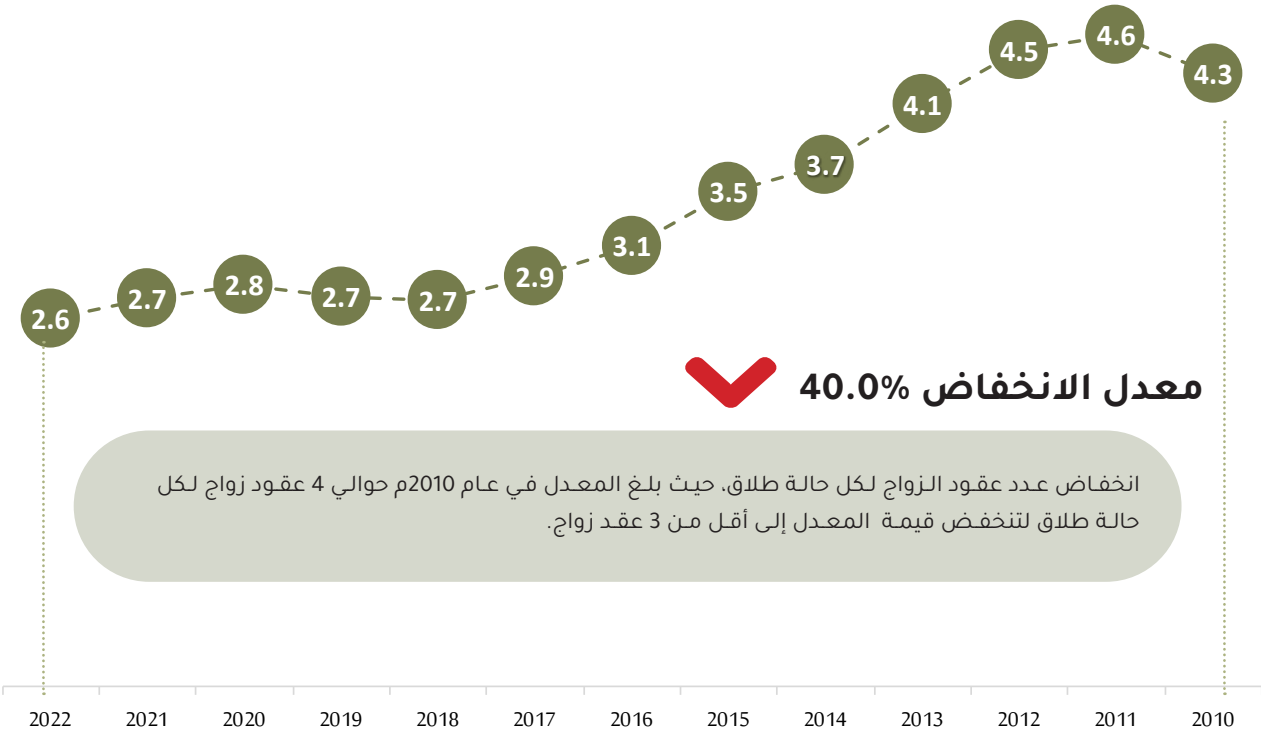

معدل الانخفاض 40.0%

انخفاض عدد عقود الزواج لكل حالة طلاق، حيث بلغ المعدل في عام 2010م حوالي 4 عقود زواج لكل حالة طلاق لتنخفض قيمة المعدل إلى أقل من 3 عقد زواج.

يلاحظ أن عدد عقود الزواج لكل حالة طلاق قد شهد انخفاضًا مستمرًا بين 2010م و 2022م، حيث انخفض من 4.3 في 2010م إلى 2.58 في 2022م. وهذا يشير إلى زيادة في معدلات الطلاق مقارنة بعقود الزواج. بعبارة أخرى،

الانخفاض الحاد في السنوات الأخيرة: من 2015م إلى 2022م، يمكن ملاحظة انخفاض ملحوظ في هذا المؤشر، حيث تراجع المعدل من 3.5 في 2015م إلى 2.6 في 2022م. هذا قد يكون مرتبطًا بزيادة معدلات الطلاق، التي تتزايد بشكل تدريجي في دول مجلس التعاون.

فئة المواطنين

وسجل المعدل تراجعاً أيضا على مستوى فئة المواطنين في عام 2022م (2.6) مقارنة بعام 2010م (4.4) مقابل نسبة انخفاض وصلت إلى 41.8%

معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام
(لكل 1000 من السكان)

شكل 22: معدل الزواج الخام ومعدل الطلاق الخام في مجلس التعاون بين عامي 2010م و 2022م

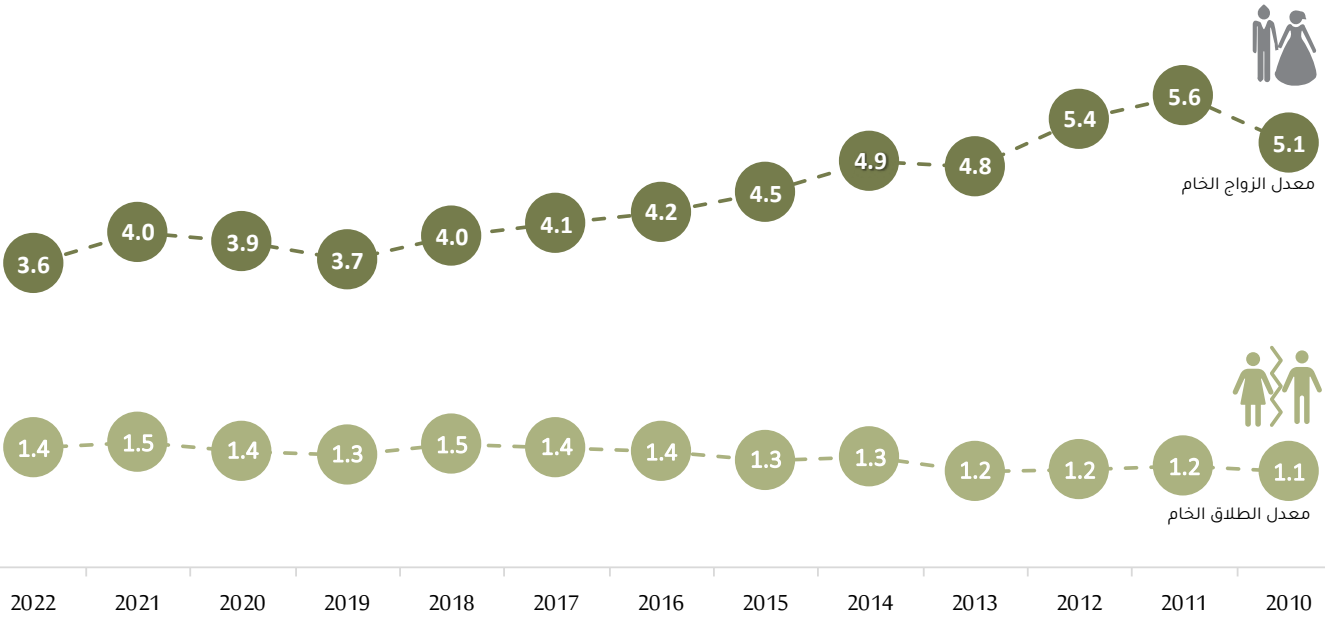

% 29.4

نسبة الانخفاض في معدل الزواج الخام للمواطنين خلال الفترة من 2010م إلى 2022م

% 27.3

نسبة الارتفاع في معدل الطلاق الخام للمواطنين خلال الفترة من 2010م إلى 2022م

بلغ معدل الزواج الخام لإجمالي السكان في مجلس التعاون 3.6 عقد زواج لكل ألف من السكان في عام 2022م. منخفضًا عن المعدل المسجل في عام 2011م والبالغ 5.6 لكل ألف من السكان.

كما شهد معدل الطلاق الخام ارتفاع خلال الفترة -2010 2018م، ليتراجع بد ذلك في عام 2022م ليبلغ نحو 1.4 حالة طلاق لكل ألف من السكان بعدما كان 1.1 في عام 2010م.

معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام
(لكل 1000 من السكان 15 سنة فأكثر)

شكل 23: معدل الزواج العام ومعدل الطلاق العام في مجلس التعاون بين عامي 2010م و 2022م

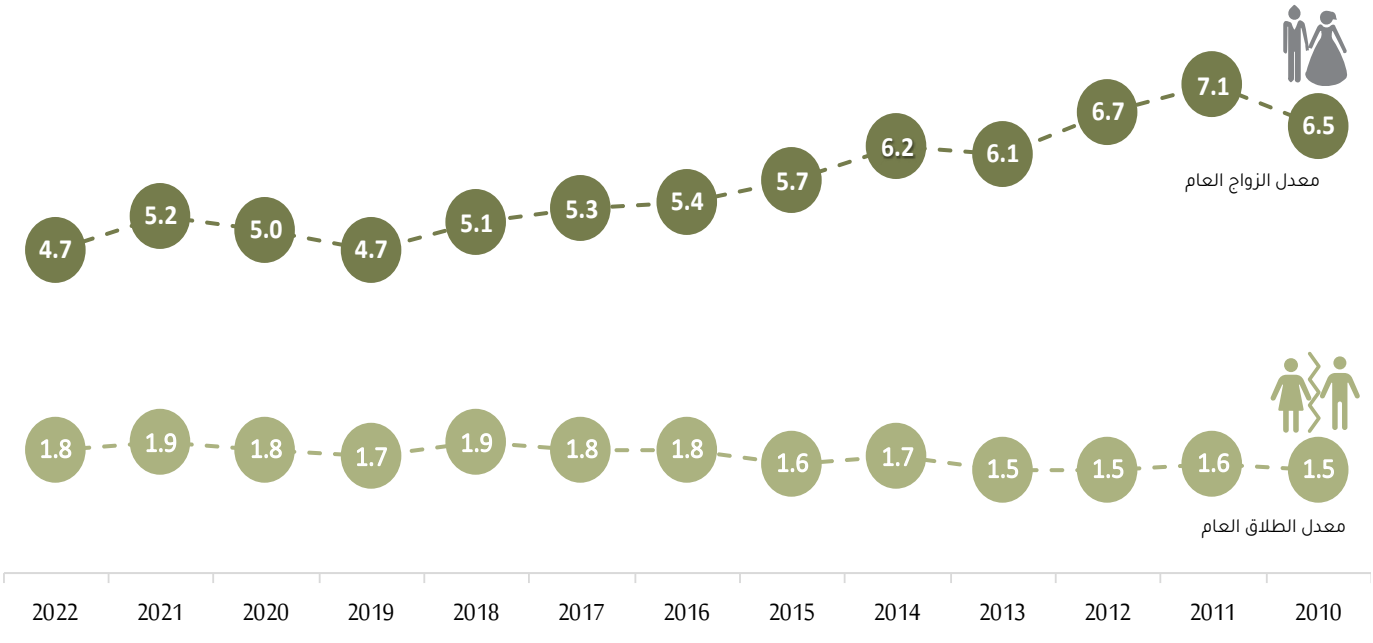

% 27.6

نسبة الانخفاض في معدل الزواج العام للمواطنين خلال الفترة من 2010م إلى 2022م

% 20.0

نسبة ارتفاع في معدل الطلاق العام للمواطنين خلال الفترة من 2010م إلى 2022م

بلغ معدل الزواج العام لإجمالي السكان المواطنين من السكان 15 سنة فأكثر في مجلس التعاون 4.7 عقد زواج لكل ألف من السكان في سن (15 سنة فأكثر) لعام 2022م، منخفضًا عن المعدل المسجل في عام 2011م والبالغ 7.1 عقد زواج لكل ألف من السكان في سن 15 سنة فأكثر.

في المقابل، هناك ارتفاع في معدل الطلاق العام للمواطنين خلال الفترة 2010-2022م، حيث بلغ المعدل في عام 2022م نحو 1.8 حالة طلاق لكل ألف من السكان في سن 15 سنة فأكثر بعدما كان 1.5 في عام 2010م.

الملحق الأول :

المصطلحات والتعاريف

- معدل الزواج الخام = عدد حالات الزواج التي تمت خلال العام / عدد السكان X100
- معدل الطلاق الخام = عدد حالات الطلاق التي تمت خلال العام / عدد السكان X100
- معدل الزواج العام = عدد حالات الزواج التي تمت خلال العام / عدد السكان (15 سنة فأكثر) X100
- معدل الطلاق العام = عدد حالات الطلاق التي تمت خلال العام / عدد السكان (15 سنة فأكثر) X100
- معدل التغير في عقود (الزواج / الطلاق) = { عدد حالات (الزواج / الطلاق) في سنة معينة ، عدد حالات (الزواج / الطلاق) في السنة السابقة { / عدد حالات (الزواج /الطلاق) في السنة التي سبقتها X100
- معدل عقود الزواج لكل يوم = إجمالي عقود الزواج في سنة معينة / إجمالي عدد أيام السنة (365يوم)
- نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج = عدد الذين لم يسبق لهم الزواج/ عدد السكان (15 سنة فأكثر) X 100
- نسبة المتزوجين = عدد (ذكور / إناث) المتزوجين/ عدد السكان (ذكور / إناث) (15 سنة فأكثر) X100
- نسبة المطلقين = عدد (ذكور / إناث) المطلقين / عدد السكان (ذكور/ إناث) (15 سنة فأكثر) X100
- نسبة الأرامل = عدد (ذكور / إناث) الأرامل/ عدد السكان (ذكور / إناث) (15 سنة فأكثر) X100
- نسبة عقود الزواج للمواطنين = (عدد عقود المواطنين (الزوج مواطن) / إجمالي عقود الزواج) X100
- نسبة إشهادات الطلاق للمواطنين = (عدد إشهادات الطلاق (المطلق مواطن) / إجمالي إشهادات الطلاق) X 100

مصادر البيانات

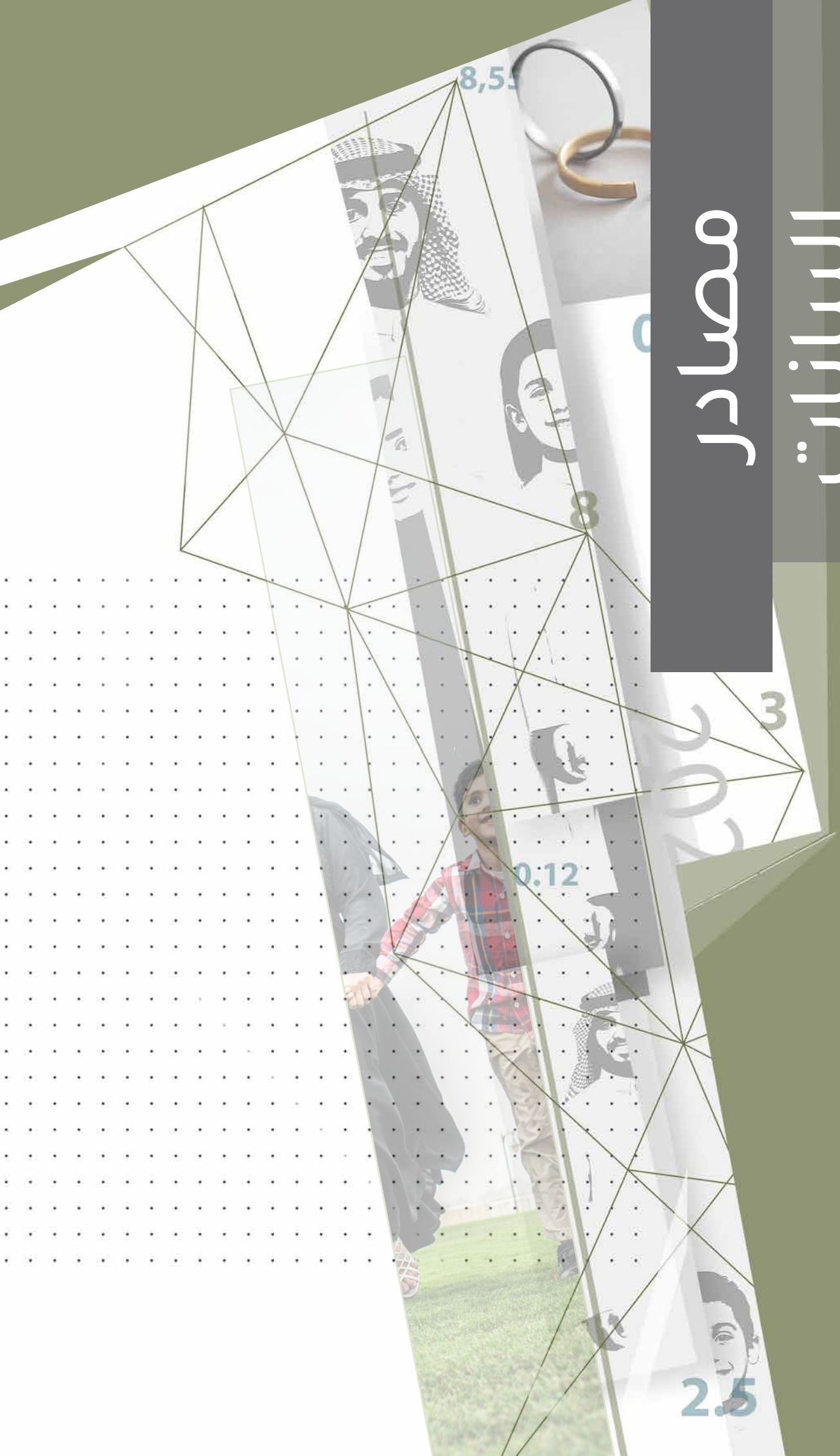

المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء
Federal Competitiveness and Statistics Authority Center
United Arab Emirates | دولة الإمارات العربية المتحدة
https://fcsc.gov.ae

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية
Informatics & eGovernment Authority
Kingdom of Bahrain | مملكة البحرين
http://www.iga.gov.bh

الهيئة العامة للإحصاء
The General Authority for Statistics
Kingdom of Saudi Arabia | المملكة العربية السعودية
http://www.stats.gov.sa

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
The National Center for Statistics and Information
Sultanate of Oman | سلطنة عُمان
http://www.ncsi.gov.om

المجلس الوطني للتخطيط
National Planning Council
State of Qatar | دولة قطر
http://www.psa.gov.qa

الإدارة المركزية للإحصاء
Central Statistical Bureau
State of Kuwait | دولة الكويت
http://www.csb.gov.kw